



معهد البنك الدولي

سلسلة أوراق العمل حول الحوكمة

الوصول إلى المعلومات

# استكشاف دور المجتمع المدني في صياغة وتبني قوانين الوصول إلى المعلومات حالات بلغاريا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة

Andrew Puddephatt



سلسلة أوراق العمل حول الوصول إلى المعلومات

# استكشاف دور المجتمع المدني في صياغة وتبني قوانين الوصول إلى المعلومات:

حالات بلغاريا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا  
والمملكة المتحدة

Andrew Puddephatt

© 2009 حقوق الطبع محفوظة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي/

واشنطن العاصمة

1818 H Street, NW

جميع الحقوق محفوظة

لا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا الكتاب بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي والحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات التي يتضمنها هذا التقرير.

---

تم التكليف بإعداد هذه الورقة من خلال برنامج الإعلام والمعلومات وإدارة الحكم في معهد البنك الدولي. ويقدم برنامج الاتصال من أجل الحكم الرشيد والمساءلة (CommGAP) المساندة المالية لهذا العمل.

ويساند برنامج الإعلام والمعلومات وإدارة الحكم رسالة البنك الدولي التي تستهدف تخفيف وطأة الفقر من خلال تشجيع بيئة معلومات مفتوحة تعمل على تشجيع الحكم الرشيد. وبناء القدرات بين الممارسين في مختلف المجالات بهدف تعزيز عملية الإفصاح عن المعلومات بصورة تتسم بالفاعلية والاستقلالية وعدم التحيز من أجل حكم رشيد أكثر انفتاحاً وشمولية.

برنامج الاتصال من أجل الحكم الرشيد والمساءلة: هو برنامج عالمي تابع للبنك الدولي يشجع استخدام الاتصال في برامج إصلاح إدارة الحكم (الحوكمة). كما يساند بناء مجالات عامة ديمقراطية. ومن خلال تطبيق نهج اتصالات تعمل على تحسين جودة المجال العام – الأمر الذي يساعد على رفع صوت المواطن عالياً؛ وتشجيع أنظمة الإعلام الحر والمستقلة التي تتسم بالتعددية؛ ومساعدة المؤسسات الحكومية على التواصل بصورة أفضل مع المواطنين؛ وتشجيع بيئة داعمة للتمكين تعطي كافة الأطراف الحقوق والفرص وتحدد واجباتهم – فإن هذا البرنامج يهدف إلى استعراض نقاط قوة مبادئ الاتصال وعملياته وهياكله في بناء دول قوية. وفي تشجيع الحكم الرشيد الخاضع للمساءلة. ومن ثم تحقيق نتائج تنمية أفضل.

# المحتويات

v	اختصارات
vi	شكر وتقدير
vii	معلومات عن المؤلف
1	1. ملخص تنفيذي
3	2. مقدمة
5	3. عمليات قطرية
5	<b>بلغاريا</b>
6	خالف الوصول إلى المعلومات: الهيكل والتمويل والإستراتيجية
8	التفاعل بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة
11	المتابعة بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات
13	ملاحظات عامة
14	<b>المكسيك</b>
15	خالف الوصول إلى المعلومات: الهيكل والتمويل والإستراتيجية
17	التفاعل بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة
19	المتابعة بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات
21	ملاحظات عامة
22	<b>الهند</b>
22	خالف الوصول إلى المعلومات: الهيكل والتمويل والإستراتيجية
25	التفاعل مع المجتمع المدني والمؤسسات العامة
27	المتابعة بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات
28	ملاحظات عامة
29	<b>جنوب أفريقيا</b>
29	خالف الوصول إلى المعلومات: الهيكل والتمويل والإستراتيجية

31.....	التفاعل مع المجتمع المدني والمؤسسات العامة
32.....	المتابعة بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات
33.....	ملاحظات عامة
<b>33.....</b>	<b>المملكة المتحدة</b>
34.....	خالف الوصول إلى المعلومات: الهيكل والتمويل والإستراتيجية
35.....	التفاعل مع المجتمع المدني والمؤسسات العامة
36.....	المتابعة بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات
38.....	ملاحظات عامة
<b>39.....</b>	<b>4. ملاحظات ختامية</b>
44.....	ثبت المراجع

# اختصارات

برنامج الوصول إلى المعلومات (في بلغاريا)	AIP
قانون الوصول إلى المعلومات العامة (في بلغاريا)	APIA
الوصول إلى المعلومات	ATI
حملة حرية المعلومات (في المملكة المتحدة)	CFOI
مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان	CHRI
المفوضية المركزية للمعلومات (في الهند)	CIC
برنامج الاتصال من أجل الحكم الرشيد والمساءلة	CommGAP
منظمات المجتمع المدني	CSO
قانون الحماية البيئية	EPA
حرية المعلومات	FOI
قانون حرية المعلومات	FOIA
مكتب مفوض المعلومات	ICO
المعهد الفيدرالي للوصول إلى المعلومات العامة (في المكسيك)	IFAI
القانون الفيدرالي للشفافية والوصول إلى المعلومات العامة الحكومية (في المكسيك)	LFTAIPG
الحملة الوطنية لحق الناس في المعلومات (في الهند)	NCPRI
المنظمات غير الحكومية	NGO
مركز المشورة من أجل الديمقراطية المفتوحة (في جنوب أفريقيا)	ODAC
مجموعة حملة المشورة من أجل الديمقراطية المفتوحة (في جنوب أفريقيا)	ODCG
قانون تشجيع الوصول إلى المعلومات (في جنوب أفريقيا)	PAIA
الحق في المعلومات (المعرفة)	RTI
قانون الحق في الحصول على المعلومات (في الهند)	RTI Act
معهد البنك الدولي	WBI

# شكر وتقدير

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر لجيرغانا جوليفا، وإيسا لونا بالا، وميغول بوليدو، وتانيا سانشينز، وشيليش غاندي، وفينكاتيش ناياك، وكاترين غونديرسين لما قدموه لي من آراء صائبة بشأن الحالات القطرية. وقد قامت فرانثيسكا فانوشي، المحامية الناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان والتي عملت من قبل كمنسقة لبرنامج أمريكا اللاتينية في منظمة المادة 19 المؤسسة الزميلة في مؤسسة الشركاء الدوليين، بالبحث الأصلي وعمل المقابلات الشخصية مع أصحاب المصالح المعنية، وكذلك المسودة الأولى للفصلين الثالث والرابع. كما أود التوجه بالشكر لماركوس مينديبيرو وفريق برنامج الإعلام والمعلومات والحكم الرشيد في معهد البنك الدولي على ما قدموه من إسهامات. علماً بأن جميع الآراء المعبر عنها وما قد يرد من أخطاء هنا تخص المؤلف. وبالتالي لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي للبنك الدولي.

# معلومات عن المؤلف

عمل السيد بوديفات مديراً لمؤسسة الشركاء الدوليين (GPA). كما عمل على تشجيع حقوق الإنسان لمدة 20 سنة. وهو يتمتع بخبرة عملية نوعية في إعداد البرامج التي تركز على الشفافية ودور الإعلام في المجتمع وتطبيق حقوق الإنسان وتقييمها. وقاد أيضاً السيد بوديفات منظمات حقوق الإنسان غير الربحية لما يزيد على 15 سنة. وعمل مديراً تنفيذياً لمنظمة المادة 19. وهي منظمة رائدة تعمل على نشر قيم حرية التعبير وحرية المعلومات في الفترة ما بين 1999 إلى 2004؛ كما عمل مديراً لمجموعة الميثاق 88. وهي منظمة بريطانية رائدة معنية بالإصلاح الدستوري في الفترة ما بين 1995 إلى 1999؛ وعمل أميناً عاماً لمنظمة الحرية. وهي المنظمة الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان في المملكة المتحدة في الفترة ما بين 1989 إلى 1995.





## ملخص تنفيذي

خلل هذه الورقة إسهام المجتمع المدني في تمرير قوانين الوصول إلى المعلومات في خمسة بلدان هي: بلغاريا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة. فقد أثر انخراط المجتمع المدني على هذه العملية بعدة طرق: من خلال المناداة بالإصلاح التشريعي لقانون حق الوصول إلى المعلومات؛ وبناء مساندة شعبية لحق الوصول إلى المعلومات والمساعدة في تهيئة وتركيز الطلب على المعلومات؛ والمشاركة في خطوات صياغة ووضع التشريعات وبناء جماعات ضغط من أجل هذه الخطوات التشريعية؛ ومساعدة المواطنين على فهم حق الوصول إلى المعلومات وكيفية استخدام الحقوق القانونية للوصول إلى المعلومات؛ وتدريب المسؤولين العموميين على التعامل مع طلبات الحصول على المعلومات؛ وتشجيع الوعي بأفضل السياسات على المستويين الوطني والدولي؛ ورصد تطبيق قوانين الوصول إلى المعلومات؛ ومساعدة المواطنين على استخدام الحقوق القانونية للوصول إلى المعلومات لتحقيق أهداف اجتماعية أوسع نطاقاً.

وتشكل البلدان المعنية أمثلة متباينة. فقد نشأت حركة الحق في الوصول إلى المعلومات في بلغاريا من شواغل بيئية ورفضاً لثقافة السرية بعد الحقبة الشيوعية. وركزت هذه الحركة على حملة واحدة يقودها برنامج الوصول إلى المعلومات الذي لا يزال مروجاً دولياً نشطاً ومهماً لأنظمة الوصول إلى المعلومات. وفي الهند. تطورت الحملات الشعبية المناهضة للفساد – التي تستهدف تحسين مستوى الفقراء في المناطق الريفية – بوتيرة سريعة إلى حملة واسعة الانتشار وفعالة تنادي بحق الوصول إلى المعلومات. ومع ذلك، وحتى يتسنى تحقيق الاستدامة لاستقلالية هذه الحركة، فإنها تتفادى التركيز على بناء منظمة واحدة رسمية. وفي المكسيك انخرطت جماعة نخبوية تسمى أوكساكا (Oaxaca Group) تمثل طيفاً واسعاً من الاهتمامات في تخطيط وصياغة قانون الوصول إلى المعلومات وممارسة ضغوط لإصداره. وبمقارنتها مع التجارب الأخرى. كان ذلك بمثابة مشاركة رفيعة المستوى من جماعة رفيعة المستوى في العملية السياسية. وفي نهاية المطاف تم حل الجماعة بمجرد تمرير القانون. وحلت محلها منظمة غير حكومية تم تأسيسها بصور رسمية أكبر. وفي جنوب أفريقيا. نشأت حملة من خالف لمنظمات غير حكومية في إطار حركة أوسع نطاقاً تدعو لتغيير دستوري بعد زوال نظام الفصل العنصري. ومع تمرير هذا القانون. تخض عن هذا التحالف منظمة غير حكومية متميزة اضطلعت بمبادرات تطبيق هذا القانون. وأخيراً، في المملكة المتحدة. تصدرت منظمة غير حكومية متخصصة الحملة حيث استفادت هذه المنظمة نفسها من حركة أوسع نطاقاً تدعو لإصلاح دستوري. وقد حافظت هذه الحركة على سميتها المتميزة وواصلت قيادة البعد الخاص بالمجتمع المدني في العمل المعني بالوصول إلى المعلومات عقب تمرير التشريع الخاص بذلك.

وهناك تجارب متباينة. حيث تعكس كل تجربة الديناميكيات الخاصة لكل من المجتمعات موضوع البحث. ولا توجد قواعد محددة بشأن أي إستراتيجية هي الأكثر فعالية. وحسب السياق. فإن أي نموذج — بدءاً من منظمة غير حكومية منفردة ومتفرغة لهذا العمل مروراً بتحالف واسع النطاق إلى جماعة نخيوية من المحامين والأكاديميين — قد يكون المزيج الأكثر فعالية. أما العبرة فهي أن تتفهم جماعات المجتمع المدني عملية التغيير في السياق الخاص بها لا سيما حوافز التغيير: ما السبب الذي يدعو الحكومات التقليدية المتحفظة والبيروقراطية إلى تبني الانفتاح؟ وفي بعض المناسبات. حدث ذلك في لحظة شهدت تغيرات اجتماعية أو سياسية أوسع نطاقاً عند انتقال السلطة. وظهور قيادات سياسية جديدة منفتحة ومقتنعة بالانفتاح. وفي لحظات أخرى. كان هناك شعور متنام بعدم الثقة في الساسة. أما السبيل لإعادة بناء هذه الثقة فهو المزيد من الشفافية. وينبغي أن تتحلى جماعات المجتمع المدني بالحرص وعدم المبالغة فيما يمكن أن تقدمه قوانين الوصول إلى المعلومات. إذ أن هناك خطر ينطوي على خلق تصور مفاده أن قوانين الوصول إلى المعلومات ستكون الترياق الشافي لأمراض المجتمع. والحقيقة أن هذه القوانين ليست غاية في حد ذاتها. أما الدور الذي ربما يكون الأكثر أهمية والذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني فهو شرح القيمة العملية للوصول إلى المعلومات.

وفي الختام. تستخلص هذه الورقة بعض الدروس الأساسية من دراسات الحالة — باستعراض مجموعة من الأساليب التي من خلالها يستطيع المجتمع المدني الإسهام في تشجيع نظام الوصول إلى المعلومات بدءاً من الشروع في حملة تنادي بذلك وحتى تطبيق ذلك النظام.

## مقدمة

هناك اعتقاد واسع النطاق مفاده أن قوانين الوصول إلى المعلومات<sup>1</sup> بمقدورها ضمان المزيد من الشفافية والمساءلة وهما دعامتى الحكم الرشيد. كما يُعتقد أن هذا بدوره يعتبر عنصراً أساسياً في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتقد معظم المراقبين أن أحد المعوقات الأساسية التي تحول دون تحقيق الحكم الرشيد هو التباين في المعلومات بين المسؤولين العموميين والجمهور. وتعتبر قوانين الوصول إلى المعلومات وسيلة رئيسية لتصحيح هذا التباين. وقد شهدت السنوات الأخيرة قيام العديد من البلدان بتبني مثل هذه القوانين، وقامت جماعات المجتمع المدني بأدوار متنوعة لتحقيق هذا التغيير التشريعي. ويتمثل الهدف من هذه الورقة في دراسة الدور الذي قام به المجتمع المدني في تشجيع وتأمين تشريع الوصول إلى المعلومات والمساعدة في تطبيقه.

ويدور محور تركيز هذه الورقة حول فهم خلفية التي وراء حملات المطالبة بالوصول إلى المعلومات في خمسة بلدان هي بلغاريا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة. وفي كل حالة، تسعى هذه الورقة إلى فهم الدور الذي قام به المجتمع المدني بالتعاون مع الأطراف الاجتماعية الأخرى. وقد كان لذلك جانب مزدوج: (أ) إلى أي مدى قام المجتمع المدني بتشكيل السياق الذي في إطاره تم النظر في هذا القانون: هل قام بدور في توليد مطلب جماهيري من أجل هذا التغيير؟ (ب) إلى أي مدى أثر المجتمع المدني في عملية الصياغة نفسها، وفي نوعية التشريع الذي تمت الموافقة عليه. وتنظر هذه الورقة إلى التفاعل بين المجتمع المدني والمسؤولين العموميين، وهو ما يعتبر ديناميكية مهمة في تمرير أي تشريع. كما تنظر هذه الورقة بعين الاعتبار إلى الأدوار المختلفة التي قامت بها جماعات المجتمع المدني في المساعدة على تطبيق هذا القانون بعد تمريره.

وتبين تجارب بلدان مختلفة أنه بمقدور المجتمع المدني أن يقوم بعدد من الأدوار المهمة في الترويج لحق الوصول إلى المعلومات. وبإمكان جماعات المجتمع المدني تعبئة الضغط من الشرائح الأدنى للإسهام في صياغة هذا التشريع وتشجيع تمريره مع تكوين خالفات. في الوقت نفسه، مع هذه الشرائح البيروقراطية التي تريد إحداث تغيير. كما يمكن أن تكون هذه الجماعات مصدراً للخبرات المستقلة أو المساعدة القانونية القادرة على إسداء المشورة للمسؤولين العموميين بشأن مختلف جوانب القانون. وتستطيع جماعات المجتمع المدني تشجيع هذا القانون من خلال شرح مزاياه لعموم الجماهير والمسؤولين العموميين. كما يمكن أن تكون هذه الجماعات بمثابة قنوات لتبادل المعلومات والمعارف. ومورداً مهماً للتدريب. ومعينا للأفكار الجديدة. إضافة إلى قدرتها على الاستفادة الدروس من بلدان أخرى وتطبيقها على الموقف

1. بالرغم من أنه قد يكون هناك فروق بين الوصول إلى المعلومات (ATI)، وحرية المعلومات (FOI)، والحق في المعلومات (RTI). فإن هذه التعبيرات تستخدم كبدايل لبعضها البعض. أما عنصر التحديد الرئيسي لاختيار الاختصار أو المسمى هو السياق القطري المحدد. فعلى سبيل المثال، تستخدم الولايات المتحدة حرية المعلومات، بينما تستخدم الهند الحق في المعلومات.

الحلي أو الاعتماد على البحث الأصلي. وفضلاً على هذا تقوم جماعات المجتمع المدني بدور في غاية الأهمية في مراقبة تطبيق تشريع المعلومات بمجرد تمريره. وفي نهاية المطاف، بمقدور جماعات المجتمع المدني، بمجرد تمرير القانون (وحتى قبل أن يحدث ذلك)، بناء القدرات داخل الحكومة (للمساعدة في تطبيق القانون) وللمواطنين للاستفادة منه. وفي العديد من الحالات، ثبت أنه كي يكون القانون فعالاً، لابد من قيام المجتمع المدني بإسهام قوي في عملية صياغة التشريع.

وبرغم من أن كل حالة من هذه الدراسات الخاصة بالبلدان الخمسة تعرض سياقات اجتماعية واقتصادية فريدة من نوعها، يتعين أن نضع نصب أعيننا بعض الملاحظات العامة بشأن الدور الذي كان بمقدور المجتمع المدني القيام به لترويج تشريع الوصول إلى المعلومات وتمريره وتطبيقه عند النظر إلى كل حالة على حدة:

- يتباين المجتمع المدني بصورة كبيرة للغاية. وهناك خالفات مختلفة تمثل اهتمامات مختلفة وأحياناً متنافسة. وكل خالف بحاجة إلى تقييم فعاليته بصورة منفصلة.
- من الممكن إشراك المجتمع المدني في جميع جوانب الحملة المنادية بتشريع الوصول إلى المعلومات، وذلك على الرغم من وجود فرص ومدخل مختلفة من أجل المشاركة حسب السياق المحلي.
- يقوم المجتمع المدني بدور مهم للغاية في مساءلة الحكومة عن التنفيذ الفعال للقانون ومراقبته.
- سيكون المجتمع المدني في الغالب اللاعب الرئيسي على جانب "بناء المطالب" في معادلة المعلومات، مما يساعد على زيادة الوعي الجماهيري، ويشدد على أهمية ممارسة هذا الحق.
- سيكون للتاريخ السياسي الفريد لكل بلد والعلاقة التاريخية بين المجتمع المدني والحكومة مع السمات الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد أثر مهم على قدرة المجتمع المدني على الانخراط بفاعلية في أي حملة ناجحة.
- تتمتع جماعات المجتمع المدني بمجموعة متنوعة من التجارب مع شركاء دوليين (تضم مانحين)، حيث اختار بعضهم تفادي المساندة المؤسسية بينما قام آخرون بتبني هذه المساندة.
- بالرغم من أن وسائل الإعلام تمثل أحد أصحاب المصالح الرئيسيين داخل المجتمع المدني، فإنها تستجيب للحملات المنادية بالوصول إلى المعلومات بأساليب مختلفة.
- وسواء كان المجتمع المدني يتمتع أو لا يتمتع بالقدرة على إجراء الأبحاث وتحديد الاحتياجات المعلوماتية، فإن رضا الجماهير – أو عدمه – يمثل عنصراً بالغ الأهمية في تحديد هل سيكون المجتمع المدني شريكاً أساسياً أم لا.

وتمثل هذه الورقة محاولة لدراسة هذه الملاحظات. وهناك قضايا يمكن اكتشافها على نحو أكبر. وهناك الكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الحالات. وتهدف هذه الورقة إلى الإسهام في الجدل واسع النطاق بشأن دور المجتمع المدني في هذا الحق الأساسي الخاص بالوصول إلى المعلومات.

## تحليلات قطرية

### بلغاريا

يمكن أن يعود الجدل حول الوصول إلى المعلومات في بلغاريا إلى الحملات البيئية الوطنية في أواخر الثمانينيات والتي تم إطلاقها في أعقاب انفجار مفاعل تشيرنوبيل النووي عندما تم توجيه الاتهام لكل من حكومة بلغاريا وحكومة الاتحاد السوفيتي يتمثل في حجبها معلومات عن الجماهير بشأن الحجم الفعلي لهذه الكارثة وتبعاتها. كما اعتمد هذا الجدل على رغبة سادت في أعقاب الحكم الشيوعي تنادي بالوصول إلى المعلومات والشفافية حيث كان ذلك اتجاهًا عامًا في جميع أرجاء المنطقة. وفي هذه المناسبة، تشكلت حركة سياسية في بلغاريا سميت بـ "إيكوجلاسنوست" وهي تعني الشفافية البيئية حيث نظمت هذه الحركة تظاهرات شعبية في 1989 عند المنتدى البيئي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في صوفيا. وشارك بعض ممثلي هذه الحركة والمنظمات البيئية الأخرى مثل جمعية الطبيعة المستعارة (Borrowed Nature Association<sup>2</sup>) في المطالبة بالوصول إلى المعلومات ورصدها على نطاق دولي. كما عمل هؤلاء مع شركاء دوليين مثل جمعية أصدقاء الأرض والمركز البيئي الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية، والمكتب الأوروبي للبيئة في بروكسيل<sup>3</sup> حيث نشطت هذه الأطراف في الحملة المناهضة بتبني اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة الجماهيرية في صنع القرار، والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس). وبعد حملة حركة إيكوجلاسنوست، تمت الموافقة على قانون الحماية البيئية لسنة 1991، حيث قدم لأول مرة مبدأ الوصول إلى المعلومات بموجب أداة تشريعية مع إتاحة آليات للمراجعة القضائية في حالة رفض السلطات الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالبيئة. وتجدر الملاحظة أن ذلك كان قبل 7 سنوات من اتفاقية آرهوس حيث جعل ذلك بلغاريا من أولى البلدان الممارسة لمبدأ أصبح فيما بعد قاعدة وعرفاً في أوروبا. أما المشاركون في هذه الحملة البيئية من أجل الوصول إلى المعلومات فكانوا أعضاء في أحزاب سياسية معارضة كان هدفهم الأكبر هو اختراق عقود طويلة من تكميم الأفواه والتكتم في ظل الحكم الشيوعي السابق. والحقيقة أنه بعد عزل الديكتاتور تودور زيكوف في 1989، وإنشاء مجلس دستوري في 1990 والذي أدى إلى إصدار دستور جديد في 1991، تم نشر القائمة الأولى من فئات المعلومات التي كانت تحظى بحماية سابقة "كأسرار دولة".

[http://www.bornat.org/index\\_main\\_en.html#hum](http://www.bornat.org/index_main_en.html#hum) .2

<http://www.unece.org/env/pp/documents/cep43e.pdf> .3

وبعد إصدار قانون الحماية البيئية، بدأت موجة ثانية من الجدل حول الوصول إلى المعلومات ركزت على نحو أوسع نطاقاً على المطالبة بانفتاح عام وشفافية، وقامت مجموعة من الخبراء القانونيين بصياغة مشروع قانون أكثر عمومية للوصول إلى المعلومات، وذلك على الرغم من أن هذه المبادرة لم تنل زخماً كبيراً بسبب غياب الاهتمام والضغط من جانب الجماهير. ومع ذلك، وعند نهاية 1996، بدأ الرأي العام في الاهتمام بالتضخم الذي تجاوز 9 في المائة وكذلك الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد. وعلى الرغم من أن الحق القائم بشأن الوصول إلى المعلومات البيئية الممنوح بموجب قانون الحماية البيئية كان نادراً ما يُمارس، تعالت الأصوات المنادية بشفافية المعلومات الاقتصادية والإحصائية – وتضمن ذلك المعلومات الوطنية عن البنك الوطني<sup>4</sup> وفي الوقت نفسه ظهرت دعوات مطالبية بمراقبة عملية الخصخصة وإرجاع الأراضي والممتلكات إلى أصحابها التي بدأت بعد سقوط النظام الشيوعي وضمان شفافية هذه العملية. وفي القطاع الخاص، أظهرت الشركات التي تتعامل مع البرمجيات القانونية اهتماماً عاماً بهذا الجدل الدائر حول الوصول إلى المعلومات.

وحظيت الحملة المنادية بالحق في الوصول إلى المعلومات في بلغاريا بمساندة من خلال نشاط برنامج الوصول إلى المعلومات (AIP) وهو منظمة غير هادفة للربح تم إطلاقها رسمياً في 23 أكتوبر 1996 برسالة قانونية هي "تسهيل تطبيق المادة 41 من الدستور البلغاري الجديد التي ترسخ حق الجميع في البحث عن المعلومات والحصول عليها والإفصاح عنها".

### تحالف الوصول إلى المعلومات: الهيكل والتمويل والإستراتيجية

تنوعت الخلفيات العلمية والأكاديمية والخبرات العملية والمبررات الداعية إلى إنشاء وسيلة للترويج للوصول إلى المعلومات للأعضاء المؤسسين لبرنامج الوصول إلى المعلومات البالغ عددهم 11 عضواً. وضمت هذه المجموعة:

- محام يدافع عن حقوق الإنسان ومحام شركات متخصص في قضايا الوصول إلى المعلومات في السجلات العمومية والمعلومات الأخرى في حوزة الحكومة.
- علماء اجتماع وصحفيين لديهم مخاوف بشأن ثقافة السرية والتكتم التي تعمل بها الأجهزة الحكومية، و
- اقتصاديين يتعاملون مع مشكلات نقص الإحصاءات المتاحة والتغيرات المتواترة في الأطر المنظمة لأنشطة الأعمال<sup>5</sup>.

4. من مقابلة مع جيرغانا جوليفا من تحالف الوصول إلى المعلومات في 21 يناير/كانون الثاني 2008

5. أثناء 1995 - 1996 و(إلى حد ما) حتى 1999. عندما حُفظت بلغاريا على معايير الإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي. كان الوصول إلى المعلومات الاقتصادية/الإحصائية ضعيفاً للغاية.

- كان من الصعب للغاية الحصول على إحصاءات نقدية وبنكية من البنك الوطني البلغاري.
- كانت تقارير الوثائق الخاصة بمعهد الإحصاء الوطني متاحة بوجه عام، لكن المعهد لم يكن يعد معلومات قطاعية أو إحصاءات عن الشركات أو يعممها.
- بالرغم من أن القانون يشترط قيام السلطة التنفيذية بالإفصاح عن خصخصة الأصول العامة والإجراءات الخاصة بهذا الشأن، إلا أن ذلك لم يحدث. (وفي سنة 1996 وحدها، كانت التعديلات على اللوائح الضريبية متواترة إذ وصلت إلى 17 مرة في الشهر، وكانت تصدر في صورة كتب تعليمات إلى إدارة المالية العامة دون نشرها).

وفي بداية 1995، قبل التأسيس الرسمي لبرنامج الوصول إلى المعلومات، بدأ أعضاؤه المستقبليون بمراجعة اللوائح والممارسات القائمة الخاصة بالوصول إلى المعلومات في عينة ضمت 5 بلديات وذلك لفهم كيفية حصول الناس على المعلومات التي يحتاجونها وكيف يتم تقديم هذه المعلومات إليهم أو حجبها عنهم من قبل الموظفين العموميين والمؤسسات. وكشفت نتائج هذا البحث المبدئي ما يلي:

- ليس لدى المواطنين (والأشخاص الاعتباريين مثل المنظمات والشركات) أي خبرة أو تعامل بشأن المطالبة بالمعلومات الحكومية أو الاستعانة بها.
- يفترض الموظفون العموميون والمؤسسات بوجه عام أن واجبهم بشأن تقديم المعلومات كما ورد في دستور 1991 ينبغي أن يكون بنص القانون صراحة.
- اتسمت اللوائح الداخلية للمؤسسات العامة (في صورة تعليمات وقواعد) بأنها إما عتيقة أو تتعامل بصورة رئيسية مع إجراءات التسجيل وليس إجراءات الإفصاح عن المعلومات.<sup>6</sup>

وبعد هذا البحث، تم الاتفاق على ضرورة وجود منظمة متفرغة لمعالجة هذه القضية الخاصة بالوصول إلى المعلومات؛ وبالتالي تم تأسيس هذا البرنامج وإطلاقه رسمياً في 1996. وحصل البرنامج على تمويل مبدئي لتنفيذ أنشطته من المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي (Novib). ومن ثم حصل البرنامج على نحو مستمر على منح جاءت بصورة رئيسية من مؤسسة المجتمع المفتوح – بلغاريا، والمنظمة الهولندية (Novib)، ومؤسسة تشارلز ستوارت موت الخيرية، ومعهد المجتمع المفتوح، وبرنامج فير (PHARE) التابع للاتحاد الأوروبي لمساعدة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية على الانضمام للاتحاد، وبرنامج بروميديا (ProMedia) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج (ABA CEELI<sup>7</sup>).

ويمكن تقسيم عمل هذا البرنامج إلى مرحلتين:

- قبل اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات في 2000، عندما كان المواطنون والصحفيون ومنظمات المجتمع المدني يمارسون حقهم في الوصول إلى المعلومات على أساس المادة 41 في دستور 1991 وقانون الحماية البيئية.
  - بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات وفيما بعد، عندما تم التشديد على تطبيق القانون الجديد وممارساته والتحسينات التي طرأت عليه.
- وبمجرد تأسيس هذا البرنامج، بدأ العمل من خلال حملة منظمة شددت على أهمية الوصول إلى المعلومات بناء على اعتبارات تخضت عن عملية المراجعة غير الرسمية التي نُفذت في 1995. وفي الوقت نفسه عمل هذا البرنامج على إبرام شراكات مع منظمات غير حكومية وطنية أخرى مثل منظمة حقوق الإنسان التابعة للجنة هلسنكي في

6. جيرغانا جوليفا، "برنامج الوصول إلى المعلومات الذي مدته 10 سنوات" 2007 (يمكن زيارة هذا الموقع: [www.aip-bg.org/pdf/aip\\_en\\_10y.pdf](http://www.aip-bg.org/pdf/aip_en_10y.pdf)).

7. للحصول على قائمة تفصيلية لجميع الممولين الحاليين للتحالف، يرجى زيارة الموقع التالي (<http://www.aip-bg.org/finance.htm>).



بلغاريا (BHC) ومؤسسة تهيئة البدائل الشعبية الفعالة (CEGA) ومعهد اقتصاديات السوق (IME) — وبدأ البرنامج في نشر إسهاماته في النشرة الشهرية التي يصدرها.<sup>8</sup>

وقبل إطلاق حملة الوصول إلى المعلومات، قام البرنامج بتعميم "منشور" في جميع وسائل الإعلام لحشد المساندة والدعم من متطوعين. وحدد هذا المنشور أهداف البرنامج ودعا الصحفيين إلى إرسال حالات لمؤسسات عامة رفضت حق المواطنين ووسائل الإعلام في الوصول إلى المعلومات. وبعد توزيع هذا المنشور، تطوع 25 صحفياً من جميع أنحاء البلاد للقيام بأعمال تطوعية، وكونوا شبكة "المنسقين المحليين" حيث كانت ترسل هذه الشبكة إلى البرنامج حالات لمؤسسات رفضت تقديم المعلومات في المناطق الخاصة بها كل شهر. وطالبت محاميي البرنامج بتقديم المساعدة والمشورة القانونية. وكان يتم الرد على هؤلاء الصحفيين/المنسقين مع تعليقات وآراء محاميي البرنامج. وكان الصحفيون يقومون بنشرها في مقالاتهم.<sup>9</sup>

وبدأ المنسقون المحليون فيما بعد بنشر تقارير البرنامج والمواد الخاصة بالحملات في الصحافة المحلية لتشجيع المواطنين والمنظمات غير الحكومية على الاستمرار في تقديم طلبات للحصول على المعلومات. وزيادة الضغط على المسؤولين الرسميين لدر ثقافة التكتّم والسرية. وقام البرنامج بتجميع سجلات حالات حجب المعلومات وحفظها في قاعدة بيانات إلكترونية. وأصدر البرنامج مطبوعة تناولت بالتحليل هذه الحالات في 1998 بعنوان الوصول إلى المعلومات: القواعد والممارسات. وتصف هذه الوثيقة كيف كان المواطنون يمارسون حقهم في الوصول إلى المعلومات. كما أبرزت المبررات التي كانت تدعو إلى حجب المعلومات وقد كانت مبررات واهية لا داعي لها. ثم خلصت إلى ضرورة أن يصدر قانون يقضي بالزام المؤسسات العامة بتقديم المعلومات.<sup>10</sup>

## التفاعل بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة

في بداية 1998 أدت جهود الدعوة والمناصرة التي بذلتها حملة البرنامج — التي تمت من خلال لقاءات مع أعضاء برلمانيين، وفي إدارات هيئات الاستعلام الحكومية، ومع مسؤولين حكوميين. وكذلك من خلال نشر مطبوعات. وعروض تقديمية ومشاركة في عروض تليفزيونية وإذاعية — إلى إعلان الحكومة البلغارية الجديدة المنتخبة في 1997 الموافقة على قانون الوصول إلى المعلومات في إطار أجندتها التشريعية. وتم تشكيل مجموعة عمل حكومية وتكليفها

8. تعتبر لجنة هلسنكي في بلغاريا منظمة غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان. وتتضمن أهداف هذه اللجنة الحث على الإصلاح التشريعي كي تتماشى تشريعات بلغاريا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويعتبر معهد اقتصاديات السوق أقدم دائرة فكرية مستقلة في بلغاريا. وتتضمن مهامه تقييم وتحليل سياسات الحكومة الاقتصادية إذ ركزت في 1993 - 1994 على سياسات الإفصاح عن المعلومات ومكافحة الاحتيال (يمكن الاطلاع على هذا الموقع: <http://www.ime.bg/>).

9. يمكن الاطلاع على أمثلة على هذه الحالات في صفحات الويب التالية الخاصة بالتحالف:

<http://www.aip-bg.org/newsletter.htm>

<http://www.aip-bg.org/court.htm>

<http://www.aip-bg.org/cases.htm>

10. جيرغانا جوليفا. "دراسة حالة: بلغاريا — برنامج الوصول إلى المعلومات: الكفاح من أجل الشفافية أثناء فترة التحول الديمقراطي." 2002.

بصياغة هذا القانون.<sup>11</sup> وفي الوقت نفسه شكّل البرنامج مجموعة العمل الخاصة به التي ضمت خبراء للقيام بدراسة مقارنة على تشريع الوصول إلى المعلومات وأفضل الممارسات في قطاع واسع من البلدان الأخرى. وكذلك عمل استقصاء اجتماعي (يتضمن قضاة وصحفيين) على المبادئ التي رأوا ضرورة تضمينها في قانون الوصول إلى المعلومات.<sup>12</sup>

وكانت النية المبدئية للبرنامج العمل في إطار من التعاون الكامل مع مجموعة العمل الحكومية لتبادل المعلومات وتيسير عملية صياغة القانون. ولكن برغم من قيام البرنامج بإرسال كافة المواد ذات الصلة إلى فريق العمل الحكومي المعني بهذا القانون. لم يكن هناك أي تشجيع لمحاولة الاتصال به وتبادل المعلومات معه. وأبلغ مجلس الوزراء البرنامج أن نص مسودة القانون سيكون متاحاً بمجرد إعداده وذلك بدون مناقشة مبدئية جماهيرية قبل نشره. ومن ثم، ففي الستة أشهر التالية، ركزت مجموعة العمل التابعة للبرنامج على إجراء الاستقصاء وإعداد ورقة تصوّر في حين قام البرنامج بحملة إعلامية مركزة لتغيير اتجاهات الصحفيين إزاء الحق في الوصول إلى المعلومات.<sup>13</sup> واستلهمت مجموعة العمل التابعة للبرنامج هذه الروح من مبادئ جوهانسنبرج (المنشورة بمعرفة منظمة المادة 19 غير الحكومية الدولية). ومن قانون حرية المعلومات الأمريكي حيث تمت ترجمتهما ونشرهما باللغة البلغارية. وكانت المناقشات داخل مجموعة العمل التابعة للبرنامج مفتوحة أمام المشاركين. وكان يشارك فيها في أغلب الأوقات أكاديميين ومحامين من البنك الوطني، وبرلمانيين. لكن لم يحضرها قط ممثلين حكوميين. ووفق ما أورده البرنامج، فإن المرة الوحيدة التي التقى فيها بخبراء مجموعة العمل الحكومية كانت في مؤتمر دولي نظمه البرنامج ومنظمة المادة 19 ومنظمات غير حكومية أخرى في ديسمبر/كانون الأول 1998 لمناقشة التشريع المزمع إصداره وعرض وثيقة بعنوان الحق في الوصول إلى المعلومات: التصوّر الخاص بهذا التشريع (<http://www.aip-bg.org/pdf/concept.pdf>). لكن خبراء فريق العمل الحكومي رفضوا الدعوة للمشاركة كمتحدثين ولكنهم حضروا كضيوف. مما قلل من فرصة الحوار المفتوح بشأن هذا الموضوع.

وأطلق مجلس الوزراء رسمياً مسودة مشروع القانون في مؤتمر عقده المعهد الدولي للصحافة وخالف وسائل الإعلام في بلغاريا في 27 أبريل/نيسان 1999. وجاء إطلاق القانون مفاجأة نظراً لعدم الإعلان عن ذلك من قبل ولأن موضوع المؤتمر كان ذا صبغة عامة ما جعل المشاركين لا يعتقدون أن الحكومة ستستغل هذا المؤتمر ليكون منبراً لإطلاق مشروع القانون. وأبرز هذا الحدث مثلاً على "التناحر الداخلي" وما استتبعه من عدم التواصل وعدم التعاون مع منظمات المجتمع المدني. وعلى نحو واضح، لم يعرف سوى المعهد الدولي للصحافة بتوقيت إعلان مشروع القانون في المؤتمر. ولم تتم إحاطة أي مشاركين آخرين يمثلون منظمات غير حكومية بهذا الأمر من قبل. وانتقد البرنامج علانية هذا

11. ليست هناك أية معلومات رسمية متاحة بشأن تشكيل هذه الجماعة. ومن المفترض أن هذه الجماعة تضم محامين من إدارات قانونية لمجلس الوزراء وخبراء في الإصلاح الإداري من وزارة الدولة للشؤون الإدارية.

12. تم تشكيل الفريق على نحو حصري من محامين من قطاع المنظمات غير الحكومية بصورة رئيسية؛ ثلاثة محامين من التحالف. واثنين من لجنة هلسنكي. واثنين من مكاتب قانونية خاصة. وواحد من الإدارة القانونية لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي. وعملت جيرغانا جوليفا كقائدة لهذه المجموعة.

13. قامت مجموعة العمل التابعة للتحالف أيضاً بتعميم ونشر استقصاءات قانونية تم القيام بها في بلدان أخرى بشأن تشريع الوصول إلى المعلومات (السويد، والولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا، والمجر، وفنلندا، والدانمرك، والنرويج، ومسودة قانون حرية المعلومات في جمهورية التشيك).

التكتم والأساليب التي اكتنفت إطلاق مشروع القانون. مما حدا بالحكومة إلى نشر مشروع القانون على موقعها على شبكة الإنترنت، وفتح باب المشاورات بشأنه. ولم يقدم البرنامج رأياً فقط بشأن مسودة القانون. ولكنه نظم مؤتمراً صحفياً وعقد اجتماعات مع مسؤولين في أجهزة الحكم المحلي. وصحفيين. ومنظمات غير حكومية ودعاهم إلى طرح وجهات نظرهم وآرائهم بشأن مشروع القانون على موقع الحكومة على شبكة الإنترنت. ومع ذلك، لم ترد الحكومة على أي أطروحات تم عرضها على موقعها على شبكة الإنترنت. ولم تتضمن المسودة النهائية التي عرضت على اللجان البرلمانية المختصة في المجلس الوطني في 23 يونيو/حزيران 1999 أي توصيات مهمة قدمتها جماعات المجتمع المدني.<sup>14</sup>

ونظم برنامج الوصول إلى المعلومات وخالف وسائل الإعلام البلغارية مؤتمراً دولياً آخر في سبتمبر/أيلول 1999. وتم جمع توصيات بشأن مسودة القانون وعرضها على اللجان البرلمانية وتعميمها من خلال وسائل الإعلام.<sup>15</sup> وكان التعقيب الرئيسي للحكومة الخاص بمشروع القانون بشأن تعريف "المعلومات العامة" غير واضح ومبهم. أما نطاق الإعفاء من الإفصاح بالمعلومات فلم يتضمن مبررات خاصة بالضرر ومراعاة الصالح العام عند تطبيق هذا الإعفاء. كما لم يتم تنظيم عملية الطعن الإداري على القانون. وإلزام وسائل الإعلام الخاصة بإتاحة المعلومات (بينما تنص المعايير الدولية على خضوع وسائل الإعلام العامة فقط لتشريع الوصول إلى المعلومات. وقد قام أحد أعضاء البرلمان من خالف الأغلبية بطرح هذه التوصيات كتعديلات على القانون. لكن نتيجة لضغوط من الحكومة على هذا العضو. فقد قام في فبراير/ شباط 2000 على نحو غير متوقع بسحب هذه التوصيات دون أي توضيح رسمي للجماهير. ونتيجة لذلك. وافق المجلس الوطني البلغاري على المسودة النهائية للقانون بدون تضمين معظم التوصيات التي قدمها المجتمع المدني. وتم سن قانون الوصول إلى المعلومات الجديد في 7 يوليو/تموز 2000.

ووفقاً لما أورده البرنامج. ومن منظور دولي. فإن اعتماد هذا القانون كان يرتبط على نحو أكبر باشتراطات ذات صلة بعضوية بلغارية في مجلس أوروبا. وليس الاشتراطات الضرورية لانضمام بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي. وكانت حملة البرنامج المناهضة بحق الوصول إلى المعلومات تشير بصورة مستمرة إلى توصيات مجلس أوروبا لسنة 1981 بشأن الوصول إلى المستندات والوثائق الرسمية كمعايير ليتم تضمينها في التشريع الوطني.<sup>16</sup> ولكن بعد الموافقة على قانون الوصول إلى المعلومات وسريانه. والاستعدادات لانضمام بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي. حصل البرنامج على تمويل من برنامج فير التابع للاتحاد الأوروبي لتنمية المجتمع المدني (في 1998 و 2006) - وهو أحد الأدوات المالية التي كان يتيحها

14. تم نشر 5 أطروحات على موقع الويب الخاص بالحكومة تضمنت واحدة من منظمة المادة 19 قام التحالف بترجمتها إلى اللغة البلغارية.

15. كما أشارت السيدة جوليفا (انظر: <http://www.freedominfo.org/features/20040616.htm>). فإن الخبراء الدوليين الذين شاركوا في المؤتمر هيلين دارينشاير. معهد السياسات الدستورية والقانونية - بودابست. وإيرين إيفان. محامية. (Covington & Burling) - واشنطن العاصمة: وروبرت جيليت. المفوضية المستقلة للإعلام - سرايفو؛ وإيفان روث. مسؤول قانوني. منظمة المادة 19 - لندن. وإيفان سزيكلي. مستشارة. سجلات المجتمع المفتوح (Open Society Archives) - بودابست.

16. من مقابلة مع السيدة جوليفا. رئيسة التحالف. عقدت في 21 يناير/كانون الثاني 2008. يرجى أيضاً الاطلاع على التوصية رقم [No. R (81) 19] بشأن الوصول إلى المعلومات الصادرة عن السلطات العمومية: ([http://www.medialaw.ru/laws/other\\_laws/european/e-rec81-19.htm](http://www.medialaw.ru/laws/other_laws/european/e-rec81-19.htm)): والتوصية (2002) 2 الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن الوصول إلى الوثائق الرسمية: <https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=262135&Lang=en>.

الاتحاد الأوروبي قبل الانضمام إليه لتقديم مساعدات لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية الراغبة في الانضمام إليه - كي تستمر في أنشطتها المعنية بتطبيق وتحسين التشريع القائم.<sup>17</sup>

### المتابعة بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات

في حالة بلغاريا، جاءت الإسهامات الأساسية للبرنامج أثناء مرحلة التطبيق إذ ركزت أنشطة البرنامج على نحو رئيسي على رصد تطبيق القانون، وتقديم المساعدة القانونية لمن يبحثون عن المعلومات أو من حجبت عنهم المعلومات التي طلبوها، وإجراء حملات توعية عن وظيفة القانون من خلال شبكة المنسقين المحليين التابعة له. وعلى نحو خاص، تضمنت الإستراتيجيات التي ارتأها البرنامج للاستفادة القصوى من القانون ما يلي:

- دعوة القضاة والمحامين إلى ندوات ومؤتمرات لمناقشة تفسير وتطبيق القانون<sup>18</sup>
- نشر كتيبات عن القانون وكيفية تطبيقه
- تقديم المساندة والمشورة القانونية (وعند الضرورة) والتمثيل أمام المحاكم لمن يطلبون المعلومات
- تدريب المسؤولين الرسميين على كيفية التعامل مع طلبات المعلومات
- إعداد جائزة سنوية تتضمن وضع قفل على المؤسسة العامة التي تكون أقل انفتاحاً من حيث الوصول إلى المعلومات ومنح مفتاح للمؤسسة التي تعتبر أكثر انفتاحاً.

ويبدو أن تقديم المشورة القانونية والمساعدة قد حقق نجاحاً حيث تلقى البرنامج على مدار السنوات العشر الماضية طلبات للمساعدة من ما يزيد على 3 آلاف حالة تم رفض تقديم المعلومات لها: تم تلقي 746 منها قبل اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات، و2533 حالة بعد اعتماده. وتم تسجيل جميع الحالات وتوصيفها والتعليق عليها في قاعدة بيانات إلكترونية.<sup>19</sup>

وبفضل مساندة المانحين الخارجيين والتعاون مع المنظمات غير حكومية الدولية، انخرط البرنامج في العديد من البرامج التدريبية الخاصة بالمسؤولين العموميين على المستويين الوطني والمحلي إذ كان محور التركيز حول كيفية تطبيق قانون الوصول إلى المعلومات في بلغاريا. وتتضمن الأمثلة البارزة دورات تدريبية قصيرة لمسؤولين عموميين في جميع أنحاء البلاد تم إعدادها وتنفيذها في إطار شراكة مع رابطة المحامين الأمريكية (CEELI)؛ و"برنامج تدريب المدربين" الذي تم إعداده مع منظمة المادة 19 (ARTICLE 19)، ومنظمات غير حكومية أخرى في أوروبا الشرقية؛ وبرنامج "ماترا"

17. للمزيد من المعلومات حول برنامج فير، يرجى زيارة موقع الويب الخاص بمفوضية الاتحاد الأوروبي: <http://europa.eu/scadplus/leg/en/lvb/e50004.htm>.

18. على سبيل المثال، أطلق التحالف مطبوعة (باللغة البلغارية) فقط بعنوان "مشكلات تطبيق قانون الوصول إلى المعلومات" كانت نتاجاً لمناقشة مع قضاة ومحامين ([www.aip-bg.org/books\\_bg.htm](http://www.aip-bg.org/books_bg.htm)). ويقوم مكتب تدريب القضاة بدعوة التحالف بصورة منتظمة لعقد دورات تدريبية على قانون الوصول إلى المعلومات.

19. يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات على موقع الويب الخاص بالتحالف: ([www.aip-bg.org](http://www.aip-bg.org)). ويمكن الاطلاع على أفضل الملخصات في التقارير السنوية للتحالف: "الوصول إلى المعلومات الرسمية في بلغاريا" (انظر: [www.aip-bg.org/l\\_reports.htm](http://www.aip-bg.org/l_reports.htm)؛ و: <http://www.aip-bg.org/court.htm>).

الذي تبلغ مدته 3 سنوات والممول من وزارة الخارجية الهولندية الذي تضمن تدريب الموظفين العموميين بالتعاون مع وزارة الإدارة العامة ومعهد الإدارة العامة والتكامل الأوروبي (IPAEI) في بلغاريا.<sup>20</sup> ومن المهم أيضاً إلقاء الضوء على أن هذا المعهد الذي يعتبر مؤسسة تدريب رسمية للإدارات والأجهزة الحكومية لم يدرج ضمن برنامجه التدريبي الإلزامي قانون الوصول إلى المعلومات حتى الآن.

وقام البرنامج بحملة توعية من خلالها تم تقديم ما يقرب من 1250 مطبوعة للجماهير في بلغاريا. كما تمت المشاركة فيما يزيد على 1100 عرض إذاعي وتلفزيوني على مدى السنوات العشر الماضية. وتضمن ذلك عرضاً إذاعياً أسبوعياً للبرنامج ظل يبث من 2004 إلى 2005 على إذاعة راديو نت حيث كان مكرساً لمناقشة الأحداث ذات الصلة بالوصول إلى المعلومات في بلغاريا وخليتها.

كما أن البرنامج أحد المشاركين بل وعضو في تأسيس شبكة دعاة حرية المعلومات (FOIANet) التي تأسست في 2002. إضافة إلى أنه يدعم الاحتفال بيوم الحق في المعرفة في 28 سبتمبر/أيلول من كل عام في المحافل الدولية بهدف زيادة الوعي بحق الوصول إلى المعلومات على مستوى العالم. وفي مؤتمر صحفي سنوي عُقد في هذا اليوم نفسه، قدم البرنامج جوائز لمواطنين بلغاريين، ولأجهزة الإعلام والمنظمات غير الحكومية التي مارست هذا الحق بصورة نشطة. كما تم منح جوائز للمؤسسات العامة التي قامت بتنظيم عملية تقديم المعلومات العمومية (الرسمية) بمنتهى الكفاءة. وقد بدأ جميع المرشحين لهذه الجوائز مبكراً (في أبريل/نيسان ومايو/أيار) عندما عرض البرنامج تقريره السنوي بشأن الوصول إلى المعلومات في مؤتمر صحفي حضره جمع غفير من وسائل الإعلام الوطنية. وفي العادة تقوم وزارة الإدارة العامة والإصلاح الإداري بإرسال ترشيحاتها، لكن ترشيحات مواقع الويب الخاصة بالمؤسسات الحكومية تأتي في المعتاد من استقصاء التقييم السنوي الذي يجريه البرنامج. وتتألف لجنة الجوائز من ممثلين من منظمات غير حكومية أخرى، وصحفيين، ورؤساء إدارات من وزارة الإدارة العامة والإصلاح الإداري نفسها. وفي إطار الإعداد لحفل تسليم الجوائز، يقوم البرنامج بحملات ترويجية مكثفة لهذا الحدث في وسائل الإعلام من خلال تعميم رسالته الإخبارية.<sup>21</sup>

وهناك أدلة وشواهد على نجاح هذه المبادرة الخاصة بالجوائز تظهر في زيادة عدد الترشيحات التي يتم تلقيها كل سنة من المؤسسات العامة، والتغطية الإعلامية المكثفة لهذا الحدث.

إضافة إلى ذلك، فإن البرنامج عضو في شبكات أخرى تتضمن شبكة الحريات المدنية الأوروبية، وخدمة العمل الأوروبي للمواطنين (European Citizen Action Service).

20. في إطار برنامج ماترا، أعد التحالف مواد وكتيبات تدريب، ودليلاً للمسؤولين العموميين. وقدم تدريباً لمدة 3 أيام بمشاركة من خبراء هولنديين وسلوفاكيين لعرض تجاربهم الخاصة بتطبيق قوانين الوصول إلى المعلومات. للمزيد من المعلومات حول برنامج ماترا، يرجى زيارة الموقع التالي:

[http://www.minbuza.nl/en/themes/european-cooperation/the\\_matra\\_programme\\_file](http://www.minbuza.nl/en/themes/european-cooperation/the_matra_programme_file)

21. للمزيد من المعلومات عن هذه الجوائز، يرجى زيارة الموقع: [http://www.righttoknowday.net/ceremony07\\_eng.php](http://www.righttoknowday.net/ceremony07_eng.php)

وقد قام البرنامج بثلاثة استقصاءات في السنوات الثلاث الأولى لتطبيق قانون الوصول إلى المعلومات من جانب المؤسسات العامة حيث أبرزت هذه الاستقصاءات ضعف استعداد الإدارة العامة من حيث الامتثال للالتزامات التي أقرها القانون. وأشارت إلى أن عدم وجود جهة مستقلة لمراقبة ومراجعة تطبيق القانون أدى إلى زيادة مسؤولية جماعات المجتمع المدني عن الرقابة على التطبيق السليم للقانون.<sup>22</sup>

وفي الوقت نفسه، أظهرت الإحصاءات الرسمية بشأن الاستفادة من القانون الصادرة عن وزارة الإدارة العامة أن إجمالي عدد الطلبات التي تلقتها الجهات التنفيذية في جميع أنحاء البلاد وصل إلى الذروة في 2003، ولكنه عاد الآن تقريباً إلى مستويات عام 2000 وقتما تم سريان القانون.

وفي مارس/آذار 2007، بدأ البرنامج مشروعاً موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باسم "زيادة شفافية الحكومة ومساءلتها من خلال الوصول الإلكتروني إلى المعلومات" استهدف مراقبة مواقع الإنترنت التابعة للسلطة التنفيذية لتقييم عملية توفير الوصول الإلكتروني إلى المعلومات. ويجري تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع وزارة الخارجية البلغارية ووزارة الإدارة العامة والإصلاح الإداري. ويتضمن تقييم مواقع الويب الخاصة بما يبلغ 411 مؤسسة عامة على مدى 3 سنوات. ويتم نشر تحليل النتائج في التقارير السنوية للبرنامج.<sup>23</sup>

كما استمر البرنامج في توجيه حملات من أجل تحسين التشريعات الخاصة بالوصول إلى المعلومات. وشارك في مناظرة حول القوانين الأخرى مثل قانون حماية البيانات الشخصية الذي تم تطبيقه بعد نشره في الجريدة الرسمية في يناير/كانون الثاني 2002. وقانون حماية المعلومات المحظورة الذي تم اعتماده في 2002.

## ملاحظات عامة

أضحى برنامج الوصول إلى المعلومات فعالاً لأسباب داخلية وخارجية. فعلى الصعيد الداخلي، فإنه يمثل تنظيمًا مهنيًا رفيع المستوى اعتمد على مجموعة من المهنيين حيث عمل بجد لإثبات وجوده كمركز للخبرات العملية. وقد تفهم هؤلاء المهنيون القوانين والمعايير الوطنية والدولية إذ إنهم على علم ودراية بالعمل الإعلامي. كما إنهم أكثر معرفة مقارنة بمن حولهم. وعلى الصعيد الخارجي، استفاد البرنامج من ربط الوصول إلى المعلومات بالحركات الدولية والمحلية. وتتضمن مهام البرنامج الآن مجموعة أوسع نطاقاً من القضايا تستند إلى الشواغل العامة للجماهير. ويعتبر ذلك مهماً نظراً لأن جميع الحملات المنادية بحق الوصول إلى المعلومات في الأغلب قد تبدو غير عملية ومهتمة بالإجراءات الحكومية (التي تجذب في معظم الأحوال المنخرطين في العمل السياسي) وليس النواحي (وهو ما يشغل الجمهور العام).

22. يرجى الاطلاع أيضاً على "استقصاء برنامج الوصول إلى المعلومات" (ديسمبر/كانون الأول 2000)، و"استقصاء برنامج الوصول إلى المعلومات" (أكتوبر/تشرين الأول 2001)، و"استقصاء برنامج الوصول إلى المعلومات" (أكتوبر/تشرين الأول 2002).

23. يرجى الاطلاع على هذا الموقع: [http://www.aip-bg.org/projects/undp/descr\\_eng.htm](http://www.aip-bg.org/projects/undp/descr_eng.htm)

ويتفاخر البرنامج بأنه تعلم من خلال خبراته الطويلة في إطلاق الحملات ما يلي: (أ) استهداف الوصول إلى تشريع هو مجرد بداية تفضي إلى المزيد من الوصول إلى المعلومات، و(ب) وجوب تقديم مساندة مستمرة ولا تكل للوعي بقانون الوصول إلى المعلومات واستخدامه وفهمه وتطبيقه أثناء إنفاذ القانون وبعد ذلك، مما يحفز على طلب المعلومات من الحكومة والمجتمع المدني. مع التشديد دوماً على أهمية الوصول إلى المعلومات من أجل الحكم الرشيد، والمشاركة الجماهيرية، ومنع الفساد.

## المكسيك

يعود تاريخ الجدل حول الحق في المعلومات في المكسيك إلى الإصلاح الدستوري في عام 1977 الذي أضاف نصاً جديداً للمادة السادسة من الدستور منطوقة "تضمن الدولة الحق في الوصول إلى المعلومات"<sup>24</sup> وقد أدى الاعتراف الصريح بهذا الحق إلى دفع عملية بلغ عمرها الآن 25 سنة اشتركت فيها مجموعات حكومية وأوساط أكاديمية وجماعات من المجتمع المدني وإعلاميون استهدفت كيفية تفعيل هذا النص الدستوري. وهل يتعين وضع لوائح لإنفاذ هذا الحق. وكان ناشطو المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية مساندين بوجه عام لتنظيم هذا الحق. بينما جاءت مساندة قطاع الإعلام مزيجاً لعدة آراء. وكانت الصحف بوجه عام مساندة لهذا الحق. في حين لم تدعم وسائل البث في معظمها والعديد من الأعضاء المحافظين في الحكومة اعتماد تشريع لتطبيق المادة السادسة من الدستور حيث شددت على أن الحق في المعلومات لم يكن ليمنح لأفراد ولكن للمجتمع ككل. وواقع الحال استشعر كثيرون في قطاع الإعلام بأن هذا القانون الجديد قد يقيد من احتكارهم حق الوصول إلى المعلومات الحكومية بجعل الحكومة خاضعة للمساءلة عن أفعالها بصورة مباشرة أمام المواطنين. وهذه بدوره قد يخلق المزيد من المنافسة في سوق الإعلام.

وبعد الانتخابات الوطنية التي أُجريت في 2000، وتغيير النظام عقب هزيمة الحزب الثوري المؤسسي بعد 70 سنة في الحكم، أعلنت الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس فيسينت فوكس أن الوصول إلى المعلومات بوصفه وسيلة لمكافحة الفساد سيمثل أحد البنود ذات الأولوية في أجندتها. وقد برزت الإصلاحات المناهضة للفساد أثناء الشهور الأولى من إدارة فوكس. وجاءت قرارات الحكومة بشأن إعطاء أولوية لهذه التدابير في أعقاب توقيع المكسيك في منتصف التسعينيات على عدد من الاتفاقيات الدولية التي تجبرها على تبني وتنفيذ إجراءات وتدابير لمكافحة الفساد وضمن الشفافية المالية. وفي أواخر التسعينيات، انضمت المكسيك إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومنظمة التجارة العالمية، ووقعت على اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة. فضلاً على ذلك، اهتزت العلاقة التقليدية بين وسائل الإعلام والحكومة التي كانت قائمة على الاعتماد المالي والحرية المحدودة. ومن ناحية أخرى، أُجبرت الحكومة على الحد من تقديم الدعم المالي الحكومي لوسائل الإعلام، وذلك في ضوء الموقف الاقتصادي. كما بدأت الممارسات الصحفية – لا سيما في وسائل الإعلام المطبوعة – في التغيير. الأمر الذي أفضى إلى مزيد من حرية الصحافة. وأدى هذا إلى ظهور مجموعة جديدة من الظروف المواتية لتحقيق الوصول إلى المعلومات حيث استطاع المجتمع المدني الاستفادة من هذه الظروف والاعتماد عليها.

وأُتيحت الفرصة كي تستعيد المناقشات بشأن الوصول إلى المعلومات زخماً كبيراً في فبراير/شباط 2001 عندما تم تسريب مشروع قانون تنظيم الوصول إلى المعلومات الذي أعدته أمانة مكتب المراقب العام للسلطة التنفيذية للصحافة الوطنية. وكان مشروع القانون هذا جزءاً من مبادرة حكومية أوسع نطاقاً استهدفت إعداد برنامج شامل لمكافحة الفساد. ومن ثم جاءت صياغته بمنظور محدود تجاه مكافحة الفساد في المؤسسات العامة، وليس كوسيلة لتطبيق الحق الإنساني الأساسي المتمثل في الوصول إلى المعلومات. وأشعل هذا التسريب جدلاً حاداً في أوساط المجتمع المدني حول ضرورة المشاركة النشطة في صياغة تشريع جديد لحماية الحق في المعرفة. وجاءت الاستجابة الأولى من الأوساط الأكاديمية بتنظيم ندوات أكاديمية في الجامعات العامة والخاصة حيث ناقش خبراء وطنيون ودوليون مقترح الحكومة وأبدوا رأيهم فيه. وضمّت كوكبة الخبراء الدوليين الذين وجهت لهم الدعوة من الأكاديميين لتعزيز النقاش حول المعايير التشريعية المطلوبة للوصول إلى المعلومات ممثلين من منظمة المادة 19، ومؤسسة كونراد أديناور الخيرية، وبرنامج جامعة أكسفورد بشأن القانون المقارن لوسائل الإعلام وسياساتها. وكانت هذه الندوات مفتوحة للمشاركة المواطنين والصحفيين والمسؤولين العموميين الذين تكررت دعوتهم للإسهام في هذا الجدال الدائر بوجهات نظرهم. وتجدر الإشارة إلى قيام رابطة الصحافة للبلدان الأمريكية – التي عُرف عنها معارضة تنظيم حرية التعبير والوصول إلى المعلومات خوفاً من صدور قانون تكميم الأفواه – بالمشاركة في هذا النقاش ووافقت على هذه الفرصة لضمان صدور تشريع مناسب ينظم الوصول إلى المعلومات.

### تحالف الوصول إلى المعلومات: الهيكل والتمويل والإستراتيجية<sup>25</sup>

مهد الجدال الذي اشتعل من جديد حول الوصول إلى المعلومات الطريق لتشكيل تحالف من الناشطين الاجتماعيين والأكاديميين، وأصحاب وسائل الإعلام، والصحفيين الذين كان هدفهم هو تطبيق حق المعرفة كما ورد في المادة السادسة من الدستور. وقد وضع هذا التحالف تصوراً لتبني قانون للوصول إلى المعلومات مستلهم من مبدأ أساسي هو أن المعلومات التي بحوزة المؤسسات العامة هي ملك للمواطنين وتقوم هذه المؤسسات بحفظها نيابة عنهم. وضم المكون الإعلامي لهذا التحالف جمعيات ورايطات أساسية من محرري المجلات والصف المكسيكية (يمثلون أكثر من 90 في المائة من المطبوعات)، وكذلك محرري الجرائد الوطنية الكبرى من غير الأعضاء في رابطة الصحافة للبلدان الأمريكية، وذلك بغض النظر عن توجهاتهم السياسية.

وفي الشهور الأولى من عام 2001، عقد هذا التحالف الجديد 15 اجتماعاً غير رسمي – بوجه عام غداء أو عشاء تمويل من صحفيين أو محررين – لمراجعة مشروع قانون الحكومة بشأن الوصول إلى المعلومات (وهو الأول من نوعه في البلاد)، وتحليل التجارب المقارنة لبلدان مثل الولايات المتحدة، وكندا، والمجر، والمملكة المتحدة، وإسبانيا.

25. مقابلة شخصية مع إيسا لونا بلا عقدت في 29 يناير/كانون الثاني 2008.



وفي 24 مايو/أيار 2001، قام هذا التحالف بتعميم ما وصل إليه من نتائج في بيان أُرسِل إلى وسائل الإعلام وأُطلق عليه "إعلان أوكساكا" حيث تناول بالشرح المبادئ الديمقراطية الستة التي شكّلت الأساس لحملة المناهضة بتشريع للوصول إلى المعلومات.<sup>26</sup> ومنذ هذه اللحظة، أُطلق على هذا التحالف مجموعة أوكساكا.<sup>27</sup>

وعلى الفور بعد قيام مجموعة أوكساكا بنشر بيانها، قامت بتعيين لجنة فنية كُلفت بتنسيق أنشطة المجموعة بأكملها واستغرقت حوالي سنة (من مايو/أيار إلى أبريل/نيسان 2002).

وتظهر نقاط القوة لهذا التحالف في خُديد ما يرمي إليه من أهداف قصيرة الأجل دون المبالغة في الطموحات، وهي على وجه التحديد حملة إعلامية واسعة النطاق للترويج للحاجة إلى تشريع بشأن الوصول إلى المعلومات وإعداد تشريع نموذجي من شأنه التأثير على محتوى مشروع القانون الذي سيقوم البرلمان بمناقشته واعتماده. وبمجرد تحقيق هذه الأهداف، انتهى وجود هذه المجموعة التي لم تأخذ مطلقاً شكل منظمة غير حكومية رسمية أو حركة سياسية إذ كانت أنشطتها تُمول إما من خلال محررين رئيسيين أو من خلال مشاركات مجانية، وأنشئت جماعات مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية أخرى لمتابعة الهدف المتمثل في مراقبة تطبيق هذا القانون والترويج له.

وهناك عنصر آخر يبدو أنه قد ساهم في تعزيز مصداقية وسمعة مجموعة أوكساكا تمثل في تركيباتها المتباينة (أي تنوع الانتماءات والأطياف السياسية لأعضائها واختلاف دوافعهم لمساندة الحق في الحصول على المعلومات). فعلى سبيل المثال، كان مثلو الصحافة معنيين بتمرير قانون الوصول إلى المعلومات وتطبيقه لوقف ممارسة الحصول على المعلومات من خلال العلاقات السياسية أو الرشوة، بينما دافع الأكاديميون عن الحاجة إلى تطبيق هذا القانون كحق مدني أساسي، وساند بعض المحررين هذا القانون كوسيلة للمنافسة وإفساح مجال متكافئ للجميع. ومع ذلك، فقد تأسست مجموعة أوكساكا لغرض واحد هو مساندة التشريع المعني بالوصول إلى المعلومات، ودافع أعضاؤها على رؤوس الأشهاد عن هذا الحق "كحق للمواطنين" دون محاولة الدفع بأجندة خاصة لهم (سواء كانوا من الصحافة أو المجتمع المدني أو أكاديميين).

وهناك جانب آخر ساعد على تعزيز ترابط هذا التحالف متنوع الاتجاهات تمثل في الاتفاق حول مبدأ مفاده أن الحق في المعلومات لا ينبغي أن يكون الوسيلة الوحيدة والحصرية لتشجيع شفافية ومساءلة وكفاءة المؤسسات العامة —

26. للاطلاع على النص الكامل لإعلان أوكساكا (باللغة الإسبانية)، وللإطلاع على قائمة كاملة لأعضاء التحالف، يرجى زيارة الموقع: [www.amed.com.mx/oaxaca2.php](http://www.amed.com.mx/oaxaca2.php)

27. استخدم هذا التعريف لأول مرة صحفي جريدة نيويورك تايمز جنفر تومسون الذي أوضح أن خصوصية هذه الجماعة تكمن في التحفيزات الأيديولوجية المتنوعة لأعضائها.

إذ أن هدف مشروع القانون الأصلي للحكومة كان ذلك – ولكن ينبغي النظر إلى هذا الحق كحق إنساني أساسي لكل فرد. ولهذا السبب، ينبغي أن يكون مبدأ الحد الأقصى من الإفصاح عن المعلومات التي بحوزة المؤسسات العامة هو الملهم لقانون الوصول إلى المعلومات. فضلاً على هذا، اتسمت مجموعة أوكساكا بالحرص على استخدام مصطلحات ومفردات في حملتها مختلفة عن تلك المستخدمة في نص مشروع القانون. ففي الحملة الإعلامية، كان مصطلح "حق المعرفة" مفضلاً على المصطلح القانوني "الوصول إلى المعلومات" نظراً لأنه أيسر فهماً من جانب العامة.<sup>28</sup>

وكان يتم نشر أنشطة المجموعة بصورة مستمرة في الصحافة الوطنية والمحلية من خلال الإعلاميين المنتسبين للمجموعة الذين نظموا ندوات عن الحق في الوصول إلى المعلومات، ونشروا مقالات تشرح كيف سيفيد هذا الحق المجتمع. كما أتاحوا مساحة في مطبوعاتهم للأكاديميين المنتسبين للمجموعة وخبراء دوليين وأطراف سياسية مدعوة للمشاركة في الجدل الدائر والإجابة عن الأسئلة الخاصة بمسودة هذا التشريع. وإبراز الوعد الذي قطعتة الحكومة على نفسها لإرساء الشفافية عند عرض أجندتها السياسية. وفي الوقت نفسه، واصل القطاع الإعلامي المساند لهذا القانون عرض حالات الفساد داخل الحكومة لتغيير الرأي العام كي يواصل ضغطه على الحكومة للوفاء بوعدها وإصدار تشريع الوصول إلى المعلومات ومحاربة الفساد.

ومن المهم التوضيح أنه على الرغم من قيام بعض القنوات الإذاعية والتلفزيونية ببث أخبار عن مبادرات هذه الحملة التي أطلقتها المجموعة، ففي 2001، أعلنت غرفة التجارة الوطنية للإذاعة والتلفزيون على رؤوس الأشهاد أنها تميل إلى العمل الجماعي، ودفعت بالحجج (كما ذكر أعلاه) أن الحق في المعرفة يخص مجموع السكان وليس كل شخص على حدة، وأنشغلت وسائل الإعلام المرئي بالضغط من أجل إصلاح قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن ثم كان لها أولويات أخرى. ولم تسع المجموعة للاستمرار في مساندة خشيته أن يتسبب ذلك في فقدان التركيز على الأولوية المطلقة لها وهي: تبني قانون الوصول إلى المعلومات.

### التفاعل بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة

لزيادة الاستجابة الإيجابية للرأي العامة والتغطية في وسائل الإعلام، ساندت جميع المجموعات البرلمانية، باستثناء الحزب الحاكم (حزب العمل الوطني)، مبادرة مجموعة أوكساكا، وقد سمح تجمع وسائل الإعلام والإعلاميين، والأكاديميين، ومثلي المجتمع المدني للمجموعة بالوصول إلى جمهور سياسي واسع النطاق. ومن أكثر الأدلة التي سافتها المجموعة تأثيراً لإقناع الساسة بالحاجة إلى قانون للوصول إلى المعلومات هو أن مثل هذا القانون سيحسن العلاقة بين الحكومة والمواطنين بتعزيز الشفافية، وزيادة ثقة الجماهير في الحكومة، وتحقيق كفاءة إدارية هائلة (من خلال مطالبة الإدارات الحكومية بتنظيم أنظمة الحفظ والأرشيف لديها).

28. إيسا لونا بلا، "Movimiento Social del Derecho de Acceso a la Información" قيد الإصدار.

وعلى الفور بعد إطلاق إعلان أوكساكا في يونيو/حزيران 2001، أعد ميغول باربوسا هيورتا، وهو أحد أعضاء البرلمان من حزب الثورة الديمقراطية وهو حزب معارض، مشروع قانون آخر عن الوصول إلى المعلومات، وقامت مجموعة أوكساكا بمراجعته والتعليق عليه. وفي الوقت نفسه، أعدت اللجنة الفنية المشكلة حديثاً التابعة للمجموعة "وصايا عشر بشأن الحق في الوصول إلى المعلومات" إذ يتعين أن يتضمنها نص مقترح المسودة الحكومية لقانون الوصول إلى المعلومات تمثيلاً مع المعايير الدولية الخاصة بهذا الموضوع.<sup>29</sup> وبعد ذلك، شرعت اللجنة في صياغة نموذج لقانون الوصول إلى المعلومات للحكومة كي تعتمد عليه في مراجعة المقترح الخاص بها. حيث أورد هذا النموذج التجارب المقارنة للبلدان الأخرى، وأبرز أفضل الممارسات كأمثلة يحتذى بها.

وفي نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2001، عرضت المجموعة النموذج المقترح من جانبها لقانون الوصول إلى المعلومات على مجلس النواب (البرلمان). وفي هذه الأثناء، بدأت الحكومة في تنظيم سلسلة من المشاورات مع المواطنين لسماع وجهات نظرهم واقتراحاتهم بشأن مسودة مشروع القانون. وامتنعت المجموعة فصيلاً عن المشاركة في هذه المشاورات، بل إنها انتقدتها وكان منطقتها في ذلك أنها قد تخفي محاولة من جانب الحكومة للإدعاء بأن مقترحها الأصلي لقي مساندة من الرأي العام.

وبعد شهرين من قيام المجموعة بعرض النموذج المقترح لهذا القانون على البرلمان، ركزت جهودها على الضغط على الرئيس فوكس لعرض مشروع قانون الحكومة على البرلمان، وهو ما تم في نهاية المطاف في 1 ديسمبر/كانون الأول 2001.

وتضمن المقترح النهائي للمسودة الحكومية بعض اقتراحات المجموعة، ولكن هذا المقترح لم يكن مرضياً تماماً للمجموعة. وفي هذا الوقت لم يتم عرض سوى نسخة الحكومة المدعومة من الحزب الحاكم ونسخة عضو البرلمان المعارض ميغول باربوسا هيورتا التي ساندها أكبر حزب معارض. واتصل حزب معارض آخر بالمجموعة (PRI) وعرض عليها تدعيم النموذج المقدم منها، ووافقت اللجنة الفنية التابعة للمجموعة على هذا العرض بشرط قيام جميع الأحزاب المعارضة الأخرى بدعم هذا المقترح لضمان أن ينأى هذا القانون بنفسه عن المصالح الحزبية. وبعد اجتماعات أجرتها اللجنة الفنية للمجموعة مع رؤساء جميع الأحزاب السياسية – وهي اجتماعات دُعِيَ إليها حتى الحزب الحاكم، ولكنه رفض الحضور – اقتنع أعضاء أحزاب المعارضة الخمسة بنموذج المجموعة وقرروا التوقيع عليه ومساندته باعتباره نموذج لهم. ثم عُرض مشروع القانون بعد ذلك على رئيس البرلمان في 6 ديسمبر/كانون الأول 2001.

29. للاطلاع على قائمة كاملة لهذا الوصايا، يرجى الاطلاع على مطبوعة خوان فرانسيسكو إيسكوبيدو "Movilización de Opinión Pública en" México: El Caso del Grupo Oaxaca y de la Ley Federal de Acceso a la Información Pública", 2002 www.juridicas.unam. (يرجى زيارة هذا الموقع: .(mx/publica/librev/rev/ decoin/cont/2/art/art3.pdf

وفي هذه المرحلة، تحولت إستراتيجية المجموعة لإقناع أعضاء البرلمان والحكومة لدمج المقترحات الثلاثة المعروضة لمشروع القانون، والإبقاء على أفضل المبادئ والمعايير الموجودة في كل منها. وتم تأجيل النقاش التشريعي بعد ذلك حتى مارس/آذار 2002. وفي الوقت نفسه، دُعيت اللجنة الفنية للمجموعة للمشاركة في مناقشة داخلية مع أعضاء البرلمان والسلطة التنفيذية. الأمر الذي أفضى إلى مشروع قانون واحد تمت مناقشته والموافقة عليه في نهاية المطاف في أبريل/نيسان 2002 قبل سريانه في 12 يونيو/حزيران 2003. ومع ذلك، انطوت هذه المرحلة الأخيرة على تعاون وثيق لا مثيل له بين أعضاء المجموعة والسلطتين التشريعية والتنفيذية. وقد كان ذلك محل انتقاد من بقية جماعات المجتمع المدني من غير الأعضاء في المجموعة الذي استشعروا أنهم خارج حلبة النقاش النهائي والحساس لهذا القانون.

### المتابعة بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات<sup>30</sup>

بعد اعتماد القانون الفيدرالي للشفافية والوصول إلى المعلومات العامة الحكومية – وهو الهدف الرئيسي لإنشاء المجموعة ونشاطها – أعلنت اللجنة الفنية التابعة للمجموعة للجماهير بقرار المجموعة بعدم تحويلها إلى حزب سياسي أو منظمة دائمة، ولكنها ستحل بصورة طبيعية بمجرد سريان هذا القانون في أبريل/نيسان 2003، حيث إنها قد حققت رسالتها.

وفي أعقاب سريان هذا القانون وحل المجموعة، اضطلع آخرون من مؤسسات أكاديمية ومنظمات غير حكومية وصحفيون وجماعات المجتمع المدني الأخرى بدور تدعيم ومراقبة تنفيذ هذا القانون على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات.<sup>31</sup> وهناك مثال على ذلك تمثل في إنشاء خالف يضم منظمات غير حكومية (بمساعدة مالية من مؤسسة هيوليت الخيرية) أطلق عليه مجموعة الشفافية (Colectivo por la Transparencia) تمثلت رسالته في العمل كمرصد للشفافية وتشجيع أفضل الممارسات بشأن الوصول إلى المعلومات، ورفع وعي المواطنين، وتمكينهم من استخدام هذا القانون للوصول إلى المعلومات، وممارسة الضغوط لتحسين سبل الوصول إلى المعلومات، والعمل كجسر بين المجتمع المدني والحكومة لزيادة جودة الديمقراطية.<sup>32</sup> واشتملت الإستراتيجيات التي استخدمها هذا التحالف لإجراز رسالته على أبحاث وتحليل، وتدريب، وبناء قدرات، ومطبوعات سهلة الاستخدام للجمهور، وحوار مع المؤسسات العامة في جميع أنحاء البلاد.

30. مقابلتان مع تانيا سانثيز في 11 سبتمبر/أيلول 2008، ومينغول لوبو في 25 سبتمبر/أيلول 2008.

31. للحصول على قائمة للمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، وجماعات المجتمع المدني النشطة في مجال الوصول إلى المعلومات في المكسيك، يرجى زيارة هذا الموقع: [www.derechoasaber.org.mx/enlaces.php?PHPSESSID=823bd5f8e2ff803c722ac32d14a8ba66](http://www.derechoasaber.org.mx/enlaces.php?PHPSESSID=823bd5f8e2ff803c722ac32d14a8ba66).

32. للحصول على المزيد من المعلومات حول جماعة الشفافية (Colectivo por la Transparencia)، يرجى زيارة هذا الموقع: [www.fundar.org.mx/quehacemos/analisisProyectos/colectivo\\_transparencia.htm](http://www.fundar.org.mx/quehacemos/analisisProyectos/colectivo_transparencia.htm).

(منسق)، Centro Nacional de و Centro Mexicano de Derecho Ambiental و Academia Mexicana de Derechos Humanos، Alianza Cívica و Cultura Ecológica و DECA-Equipo Pueblo و Cultura Social و Iniciativa Ciudadana para la Promoción de la Cultura del Diálogo و Libertad و Presencia Ciudadana Mexicana و de Información-México

وبدأ أعضاء مجموعة الشفافية في الانخراط في الوصول إلى المعلومات لاستخدامها في الأنشطة والأعمال الخاصة بهم، فعلى سبيل المثال. استطاعت مؤسسة فوندار (وهي منظمة غير حكومية). أثناء التحقيق في قضية حول استخدام أموال عامة لمرضى الإيدز، أن تكشف حالة سوء الإدارة في استخدام هذه الأموال من خلال القانون الفيدرالي للشفافية والوصول إلى المعلومات العامة الحكومية. ونظراً لأن أعضاء المجموعة أصبحوا أكثر انخراطاً في الوصول إلى المعلومات، فقد غيروا أهدافهم من تشجيع استخدام القانون إلى تحسين تطبيقه من خلال الدعوة والمساندة. والأبحاث وإقامة فعاليات مثل "الأسبوع المشرق/Sunshine Week". وقد كان التباين في هذه المجموعة هو المفتاح الذي أدى إلى توسيع نطاق انتشارها - ومن ثم قدرتها على الدعوة والمساندة - نظراً لتمتع أعضائها بمجموعة مختلفة من الشبكات يتم استخدامها لإحراز تقدم على صعيد تحقيق أهداف هذا التحالف.

ومع ذلك، واجهت المجموعة تحديات. وتأثر التنسيق بين أعضائها المختلفين نظراً لهذا التباين. حيث تختلف أجنات الأعضاء أو تتفاوت مشاركة كل عضو منهم. وساهم إصدار البيانات العامة فقط في حالة التوافق بين الأعضاء حول قضايا محددة في تسهيل التنسيق والمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف. لكن هناك قضية حساسة أخرى واجهت المجموعة هي التمويل. ونظراً لأن مؤسسة فوندار كانت هي التي تتلقى الأموال الموجهة لمساندة المجموعة. فإن ذلك قد حدد ديناميكيات العمل بين أعضاء المجموعة إلى حد ما.

من ناحية أخرى، يتضمن نطاق اختصاص المعهد الفيدرالي للوصول إلى المعلومات (IFAI) المنشأ بموجب القانون الفيدرالي تشجيع حق الوصول إلى المعلومات. وفي هذا الصدد، شارك هذا المعهد المجتمع المدني على المستويين الوطني ودون الوطني في نطاق عريض من المشروعات التي تشجع الحوار. وزيادة استخدام حق الوصول إلى المعلومات. ويعتبر مشروع المجتمعات المحلية في المكسيك (Proyecto Comunidades-México) مثلاً على ذلك. فقد تم تنفيذ هذا المشروع في السنوات ما بين 2005 إلى 2007 في 7 ولايات مكسيكية بمشاركة 20 منظمة مجتمع مدني كان هدفها تمكين المجتمعات المحلية المستضعفة والمعرضة لمخاطر من أسباب القوة لاستخدام حق الوصول إلى المعلومات في تحسين ظروفها. وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية. وقد قامت جامعة المكسيك الوطنية المستقلة بتقييم نتائج الأنشطة التي تم القيام بها في إطار هذا المشروع حيث أدت هذه النتائج إلى تحديد أدوات ومنهجيات لتشجيع ممارسة حق الوصول إلى المعلومات بين المجتمعات المستضعفة والمعرضة لمخاطر.

وهناك مبادرة أخرى قام بتشجيعها المعهد الفيدرالي للوصول إلى المعلومات ومولتها مؤسسة هيوليت الخيرية في 2005 تمثلت في تأسيس المركز الدولي للدراسات المعنية بالشفافية والوصول إلى المعلومات (CETA) حيث يعتبر هذا المركز ملتقى للفكر والأبحاث الهادفة إلى تشجيع ثقافة الشفافية. والوصول إلى المعلومات. والمساءلة في المؤسسات العامة والخاصة.

وفي الوقت الحالي، فإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها جماعات المجتمع المدني في المكسيك جاءت بعد التعديلات الأخيرة على المادة السادسة من الدستور التي تم إدخالها في يوليو/تموز 2007 حيث حددت هذه المادة الحد الأدنى

من المعايير التي يتوجب ضمانها عند الوصول إلى المعلومات على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات.<sup>33</sup> ويهدف هذا الإصلاح إلى توسيع نطاق تطبيق معايير قانون الوصول إلى المعلومات على مستوى الولايات. وهناك دور للمجتمع المدني يتمثل في المشاركة في تشجيع إصلاح هذا القانون في كل ولاية وتطبيق هذه الإصلاحات. وفي هذا الشأن، فإن مؤسسات مثل فوندار. وحرية المعلومات في المكسيك (LIMAC)، ومركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية (CIDE) تراقب التنفيذ الفعلي للحد الأدنى من هذه المعايير على مستوى الولاية. وعلى الرغم من الموعد النهائي المحدد للإصلاح كي تقوم الولايات المكسيكية بتعديل تشريعاتها ولوائحها تبعاً لذلك، لا تزال معظم هذه الولايات تتلكأ. فضلاً على هذا، وكما تبرز مبررات مشروع المجتمعات المحلية، من المهم توسيع نطاق وصول القانون إلى شرائح أخرى من السكان لا سيما المجموعات المستضعفة والمعرضة لمخاطر في الولايات الأكثر فقراً. وبمقدور المجتمع المدني، بالتنسيق مع المعهد الفيدرالي للوصول إلى المعلومات، أداء دور مهم في تشجيع استخدام القانون الفيدرالي للشفافية والوصول إلى المعلومات العامة الحكومية على مستوى الولايات. وكما يتم القيام بذلك، من الممكن تشجيع تضافر الجهود بين المؤسسات والمنظمات على المستوى الوطني حيث إن مقر معظم هذه المؤسسات والمنظمات في مدينة مكسيكو سيتي، وكذلك بين المؤسسات والمنظمات على المستوى المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، وكما لاحظ بعض الممارسين، فبعد 6 سنوات من صدور قانون الوصول إلى المعلومات، تم استخدام مصطلح "الشفافية" بصورة متواترة في المجال السياسي. وقد زاد استخدام هذا القانون من سقف التوقعات بشأن ما يمكن تحقيقه من خلال الشفافية، وبالتالي، فمع عدم الوفاء بهذه التوقعات، يكون من الأصعب تشجيع الوصول إلى المعلومات. ويتمثل التحدي الذي يواجه المجتمع المدني في وضع قانون الوصول إلى المعلومات على الأجندة كأداة ضمن منظومة المساءلة، وليس كأداة مطلقة ستحل جميع المشكلات.

وفي نهاية المطاف، فإن تأمين الأموال الضرورية لأنشطة منظمات المجتمع المدني لا يزال يمثل تحدياً. وبوجه عام، تحصل منظمات المجتمع المدني في المكسيك التي تعمل في مجال الشفافية والوصول إلى المعلومات على أموال من منظمات دولية مثل وكالات التعاون الدولي، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومع ندرة هذه الأموال، تزداد حدة المنافسة بين منظمات المجتمع المدني، ويزداد التوتر. ومن الممكن اعتبار ذلك فرصة لهذه المنظمات لتنويع مصادر تمويلها.

## ملاحظات عامة

لا شك أن فضلاً كبيراً يرجع لمجموعة أوكساكا الأصلية في الخطوات التي اتخذتها المكسيك نحو تشريع الوصول إلى المعلومات، وكما كان الحال بالنسبة لبرنامج الوصول إلى المعلومات في بلغاريا، هناك أسباب داخلية وخارجية لذلك. فعلى الصعيد الداخلي، قامت مجموعة أوكساكا بتجميع مجموعة متنوعة من الخبراء يمثلون نطاقاً واسعاً من الاهتمامات، وتضمن ذلك مساندة جوهريّة من وسائل الإعلام المطبوعة في المكسيك. وحددت المجموعة لنفسها أهداف واقعية — ركزت على مشروع القانون والقيام بحملة إعلامية — وقد حققتها إذ استلهمت ذلك من مجموعة من

33. المادة الجديدة رقم 6 عن التركيبة السياسية للمكسيك بعد التعديل بموجب مرسوم صدر في 20 يوليو/تموز 2007 (يرجى الاطلاع على هذا الموقع: <http://info4.juridicas.unam.mx/ijure/fed/9/7.htm?s=>).

المبادئ المتفق عليها، ومن أفضل الممارسات المقارنة من تشريعات بلدان أخرى. كما كان السياق الخارجي الأوسع نطاقاً مهماً أيضاً. بدءاً بتغيير النظام ورغبة الرئيس فوكس في إجراء إصلاح دستوري ومروراً بمشاركة المكسيك في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة ومنظمة التجارة الدولية. إلى متطلبات زيادة الشفافية التي تمخضت عن ذلك، وأيضاً الحاجة إلى مكافحة الفساد. وفي النهاية، فإن الزخم الذي حققته مشاركة المجتمع المدني مع شعور الحكومة بأن الوصول إلى المعلومات إصلاح قابل للتحقيق في السياسة المعقدة للمكسيك كانا عنصرين في غاية الأهمية أدبا إلى تمرير القانون.

وبخلاف مرحلة اعتماد القانون ومشاركة مجموعة أوكساكا، قام المجتمع المدني بأدوار مختلفة لتحقيق تقدم على صعيد الحق في الوصول إلى المعلومات في المكسيك. فقد كانت جماعات المجتمع المدني مهتمة للغاية بهذا القانون كعميلخدمين له حيث استفادوا منه في مجالات العمل المحددة الخاصة بهم لا سيما بالنسبة للصحفيين والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين. وقد شارك المجتمع المدني في إعداد عمل خليلي: استمر عدد كبير من المثقفين والمؤسسات في المكسيك في تعزيز فهم الوصول إلى المعلومات، في حين أتاحت المؤسسات الأكاديمية (مثل مركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية) مجالاً لإحراز تقدم في هذا العمل وتعميمه. وأظهر ذلك دوراً متصاعداً للمجتمع المدني في تعزيز سبل الوصول إلى المعلومات، بدءاً من الدعوة والمناصرة ورفع الوعي، ومروراً بضمان اعتماد هذا القانون ومساندة مراقبته، إلى تحسين تطبيقه.

## الهند

تم الاعتراف رسمياً بالحق في الوصول إلى المعلومات في الهند في 1975، عندما قضت المحكمة العليا في الهند بأن هذا الحق محمي ضمناً بموجب حق حرية التعبير المصون بموجب المادة 19(1) (أ) من الدستور الهندي. ومع ذلك، فقد استغرق الأمر أكثر من 20 سنة حتى يتم تقنين هذا الحق وتطبيقه بموجب تشريع، أولاً من جانب حكومات الولايات، ثم بعد ذلك من خلال الحكومة المركزية بعد سلسلة من الحملات الشعبية من جانب المجتمع المدني انتشرت في جميع أنحاء البلاد.

## تحالف الوصول إلى المعلومات: الهيكل والتمويل والإستراتيجية

أحد السمات المميزة لحركة المجتمع المدني المناهضة بحق الوصول إلى المعلومات في الهند والتي جعلها حركة فريدة من نوعها مقارنة بالحركات المماثلة لها في جميع أنحاء العالم أنها تشكلت من خلال العمل مع الفقراء في المجتمع وكذلك فقراء المناطق الريفية، وناشطين ينتمون إلى النخبة الأكثر تعليماً، كما إنها، على الأقل مبدئياً، عملت على تعزيز حق الوصول إلى المعلومات ليس، بقدر كبير، كحق إنساني أساسي في حد ذاته، ولكن بصورة أكبر كأداة فاعلة لتحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفقراء، وكأداة ردع ضد تفشي الفساد في جميع مستويات المجتمع، وبوصفها حركة شعبية، فإن حملة الوصول إلى المعلومات اكتسبت زخماً وانتشاراً تدريجياً، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى سن التشريع الوطني والخاص بالولايات بشأن الاعتراف بالحق في المعلومات والدفاع عنه.

### الحركة الشعبية للوصول إلى المعلومات في راجاستان

كانت حركة مازدور كيسان شاكاتي سانغاثان (MKSS) أول حركة منظمة للمجتمع المدني تنادي بحق الوصول إلى المعلومات. وقد تم إطلاق هذه الحركة في مايو/أيار 1990 في ولاية راجاستان بوصفها مجموعة تضامن تضم مزارعين وعاملين ريفيين معظمهم من الفقراء والمعوزين والأميين. وتمثل الهدف الأساسي لهذه الحركة – التي أثبتت وجودها من خلال إسهامات الأعضاء والأفراد بصورة حصرية – في تحسين الظروف المعيشية لأعضائها المؤسسين لها. وكي يتسنى القيام بذلك، بدأت هذه الحركة بعمل احتجاجات ومسيرات شعبية وحشود جماهيرية واعتصامات وإضرابات عن الطعام في القرى للمطالبة بظروف عمل عادلة وحد أدنى للأجور لعمال اليومية والمزارعين التي وعدت بها الحكومة بموجب برنامج العمل من أجل الإغاثة من الجفاف والتنمية الريفية. وعندما كان يطالب العمال والمزارعون بالحد الأدنى القانوني من الأجور، كان الإداريون المحليون يقولون لهم إن عملهم لا يظهر في سجلات الموظفين والرواتب. وحث شعار "أموالنا، حساباتنا"، قامت الحركة بعمل جماعي مطالبة الإداريين المحليين بتضمين ما يقومون به من مهام حسب كل عامل على حدة والأجور التي تدفع لهم في السجل اليومي للأجور. وكذلك توثيق الحسابات الخاصة بجميع المصروفات المتكبدة مقابل ما يتم من أعمال في القرى.

وكانت وسائل الإعلام المحلية والوطنية تقوم بعمل تقارير دورية عن هذه المسيرات الاحتجاجية والإضرابات عن الطعام والاعتصامات التي حثت على عدم الشفافية. الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى قيام سلطات الحكم المحلي في راجاستان بالموافقة على إطلاق المعلومات التي يطالب بها القرويون. وفي هذه المرحلة<sup>34</sup>، نظمت الحركة سلسلة ما يسمى بجلسات الاستماع الجماهيرية التي تُقرأ فيها بصوت عالٍ السجلات التي تصف المشروعات الائتمانية، وتوقيتاتها، وعدد العاملين فيها، ومقدار ما يتقاضونه، الخ. ويُستدعى القرويون والعمال الذين يحضرون في هذه الجلسات للإدلاء بشهادتهم حول مدى صحة المعلومات المثبتة في الدفاتر حسب علمهم. وفي أكثر الحالات، يقف القرويون ويقولون أن المعلومات المثبتة في الدفاتر غير صحيحة أو بها تلاعب. فعلى سبيل المثال، قد يتم إثبات إنجاز أشغال عامة، وهي في الواقع لم تبدأ بعد. وقد يتم إثبات مدفوعات لأشخاص متوفين بالفعل. وقد نجم عن هذا خديد المسؤولين العموميين الفاسدين وفضحهم ووصمهم بالعار، ومن ثم الكشف عن الفساد الذي تغلغل في أنشطة الإدارة العامة.

وفي النصف الثاني من التسعينيات، بعد الاهتمام المتزايد من جانب وسائل الإعلام بالفضائح التي تُكشف، بدأت حملة الحركة في التركيز بصورة أكبر على أهمية الحق في المعلومات كأداة لتمكين الفقراء في كفاحهم من أجل نيل حقوقهم، وكوسيلة لمراقبة السلطات العامة، ومساءلتهم عما يقترفوه من أفعال. وفي لقاء جماهيري تم تنظيمه في مدينة بيوار في 25 سبتمبر/أيلول 1995 تحت شعار "حق المعرفة، حق العيش"، جُمهر ما يزيد على ألفي قروي من جميع أنحاء راجاستان للمطالبة بقانون يعمل على تفعيل حقهم في المعرفة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 1995، قامت أكاديمية راجاستان للإدارة، بالتعاون مع بعض الأعضاء المؤسسين للحركة (MKSS) وأفراد آخرين من خلفيات مهنية مختلفة، بصياغة أول مشروع قانون للوصول إلى المعلومات. ومع ذلك، لم تعين حكومة راجاستان لجنة لصياغة قانون الحق في

34. يوجد التزام قانوني للإفصاح عن هذه المعلومات في القوانين التي تنظم مجالس القرى: قانون بنشياتيراج الخاص بـ راجاستان. لم تلتزم جهة الإدارة بهذا الوعد.



المعلومات الخاص بالولاية حتى عام 1998 وذلك بعد تكرار جلسات الاستماع والتعبئة الجماهيرية. وهو ما دعا الحركة إلى القيام بجولات نقاشية. وتمت الموافقة على القانون النهائي لحق الوصول إلى المعلومات في 2000.<sup>35</sup>

### جماعات المجتمع المدني الأخرى

إضافة إلى حركة (MKSS)، تعالت أصوات أخرى من المجتمع المدني وكان أبرزها من المجموعات التي تعمل في مجال حماية المستهلك مثل مجلس تقييف وأبحاث المستهلكين في أحمد آباد بقيادة البروفيسور مانوبهاي شاه؛ والمجموعات المطالبة بالشفافية والمساءلة في مجال الحوكمة البيئية مثل حركة شيبكو (CHIPKO). والحركات الشعبية المطالبة بإعادة التوطين العادل لمن شردوا من جراء مشروعات التنمية مثل (Narmada Bachao Andolan)؛ وحملات استهدفت القضاء على الجوع مثل حملات الحق في الطعام؛ وهلم جرا. كما قدمت الحركة المناهضة لتفشي الفساد في النظام البيروقراطي، والتي أطلقها بهراشتاشار فيرودي أندولون (Bhrashtachar Virodhi Andolan) وتقودها أنا هازار في ماهاراشترا، التوسع الضروري لهذه الحركة اعتماداً على تنوع شرائح المجتمع المدني والمواطنة. وأعرب العديد من البيروقراطيين (موظفي الدواوين) الذين تقاعدوا من مراكز مرموقة مثل ماهداف غودبول؛ ومحامين بارزين مثل بارشانت بوشان؛ وقضاة متقاعدين من المحكمة العليا، مثل القاضي بي ساوانت. ومن محاكم كلية مثل القاضي إتش هوريش؛ وإعلاميين كبار، مثل أجيت باتاشارجي وباريهاش جوشي عن مساندتهم لاعتماد قانون شامل للشفافية لجعل هذا الحق الأساسي في الحصول على المعلومات واقع يعيشه الناس.

### التحالف الوطني للوصول إلى المعلومات

مهد الصدى الذي أحدثه نجاح حملة حركة (MKSS) على المستوى الوطني الطريق لتدشين الحملة الوطنية لحق الناس في المعلومات (NCPRI) التي تأسست في نيودلهي في 1996 بعد اجتماع نظمه مجلس الصحافة الوطنية في الهند. وقد شارك أعضاء حملة حركة (MKSS) التي حققت نجاحاً والتي انطلقت في راجاستان في هذا الاجتماع. وبعد ذلك في الحملة الوطنية لحق الناس في المعلومات.<sup>36</sup>

وتمثل حركة حق الناس في المعلومات مجموعة غير مسجلة تهدف إلى مساندة الحركات الشعبية المطالبة بالحق في المعلومات في مختلف الولايات، وممارسة ضغط على الحكومة المركزية لاعتماد وتطبيق تشريع فعال للوصول إلى المعلومات. ولا تضم هذه المجموعة طاقم عمل متفرغ على نحو حصري، كما ليس لديها ميزانية إدارية منتظمة. وينتمي أعضاء حركة حق الناس في المعلومات لنطاق واسع للغاية من القطاعات يضم حركات شعبية مطالبة بحماية سبل كسب العيش، ومنظمات منادية بحقوق الأطفال، وناشطين مناهضين للعولمة، وناشطين بيئيين، ومجموعات مطالبة بحقوق المرأة، ومجموعات مطالبة بحقوق المستهلكين، وبيروقراطيين متقاعدين، وإعلاميين، وعدد قليل من الأكاديميين. ومع ذلك، فلا يمثل أعضاء حركة حق الناس في المعلومات المنظمات التي ينتمون إليها في هذا الحركة، ولكنهم يشاركون بصفتهم الفردية. وهم يعرضون تجاربهم على الطاولة أثناء الاجتماعات والمناقشات، ويلتقون مرة واحدة في السنة في حدث كبير يتجمع فيه أناس من كل ولاية من يعملون على مستوى القاعدة الشعبية لتبادل الخبرات والتجارب المكتسبة من العمل بشأن مجموعة متنوعة من قضايا التنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

35. نيلايه ميشارا، "حركة حق الناس في الوصول إلى المعلومات: دروس من راجاستان" 2003 (يرجى الاطلاع على هذا الموقع:

<http://data.undp.org.in/hdrc/dis-srs/Rajasthan/Right%20to%20Info.pdf>

36. كان نيكييل داي وأرونا روي من ضمن قيادات حملة (MKSS)، وكانوا أعضاء مؤسسين في الحملة الوطنية المطالبة بحق الناس في الوصول إلى المعلومات (NCPRI).

وتعارض NCPRI بشدة الحصول على أي نوع من التمويل المؤسسي. حتى الذي يتأتى من مانحين دوليين. لأن ذلك قد يقوّض استقلالها وطبيعتها كحركة شعبية خالصة تمت في الداخل من أجل المطالبة بالحقوق في المعلومات في جميع أنحاء البلاد. وتعتمد هذه الحركة بصورة حصرية على مساهمات الأفراد مما يجبرها على العمل في حدود ميزانية ضئيلة. وتتخذ لجنة عمل معينة تابعة لهذه الحركة جميع القرارات المتعلقة بالسياسات. كما تقوم هذه اللجنة بتعبئة الموارد. واستعراض أهداف وإستراتيجيات وأولويات الحركة على نحو دوري. ويتمتع بعضوية هذه اللجنة مدير ومنسق برنامج الحق في المعرفة التابع لمبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان حيث يتم التعاون من أجل الوصول إلى توافق بشأن الإجراءات والأولويات.

وكان العمل الأول الذي قامت به NCPRI هو مناقشة وصياغة مشروع القانون الوطني للحق في المعلومات الذي تم إرساله إلى الحكومة المركزية في 1996. وتم عرضه في نهاية الأمر على البرلمان في 2002. برغم اختصار الكثير منه مقارنة بالنسخة الأصلية. واعتمد البرلمان الهندي مشروع القانون في ديسمبر/كانون الأول 2002. ووقع عليه الرئيس في 11 يناير/كانون الثاني 2003. ولكن نظراً لعدم تحديد تاريخ سريانه. لم يدخل هذا القانون حيز النفاذ قط. وفي الوقت نفسه، وبسبب الضغوط الشعبية أو الضغوط من الوكالات المانحة. قامت تسع ولايات بتمرير قانون الوصول إلى المعلومات الخاص بها.

كما قامت الحركة ومبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان بحملة لاعتماد قوانين الوصول إلى المعلومات على مستوى الولايات. وفي 2002 نظمت أول مؤتمر لها في بيوار (راجاستان) حضره ما يزيد على ألف ناشط من جميع أنحاء البلاد. وعقد المؤتمر الوطني الثاني في دلهي في 2004. ونظم ما يزيد على 30 ألف ورشة عمل في جميع أنحاء البلاد لمناقشة الحاجة إلى تفعيل وتحسين القانون الوطني الحالي للوصول إلى المعلومات.

## التفاعل مع المجتمع المدني والمؤسسات العامة

في 2004. وقبل الانتخابات البرلمانية وعد التحالف التقدمي المتحد في بيان سياسة الحزب بأن يبعث الروح في قانون الوصول إلى المعلومات الذي ظل حياً على ورق. وعند الفوز بالانتخابات. نشرت حكومة التحالف التقدمي المتحد بقيادة حزب المؤتمر الذي كانت تترأسه السيدة سونيا غاندي البرنامج الوطني للحد الأدنى من المطالب العامة (CMP) حيث وعدت بجعل "قانون الوصول إلى المعلومات أكثر تقدماً واستناداً إلى المشاركة. وأكثر أهدافاً ومغزى".<sup>37</sup> وحظيت الأولوية الأولى المعطاة لقضية الشفافية في الإدارة باهتمام كبير بسبب الجهود المبذولة من المطالبين بقانون الحق في المعلومات الذين كانوا على اتصال مباشر بالسيدة غاندي. وحتى يتسنى للحكومة المركزية الإشراف على برنامج الحد الأدنى من المطالب العامة. عينت المجلس الوطني الاستشاري. وهو هيئة تضم مهنين في مجالات متنوعة في العمل الإنمائي يشاركون فيه بصفتهم الفردية. كما عمل هؤلاء كحلقة وصل بين الحكومة والمجتمع المدني في المناقشات التي تناولت تشريع الوصول إلى المعلومات.

37. البرنامج الوطني للحد الأدنى من أهداف التحالف (National Common Minimum Programme) التابع لحكومة التحالف التقدمي المتحد (UPA). مايو/أيار 2004 (يرجى زيارة هذا الموقع: <http://pmindia.nic.in/cmp.pdf>).

وتجدر الإشارة إلى أن أحد أعضاء المجلس الوطني الاستشاري، وهي أرونا روي، كانت واحدة من مؤسسي حركة (MKSS) في راجاستان، ومن ضمن مؤسسي حركة حق الناس في المعلومات نفسها. وكان من ضمن المؤيدين للشفافية من عِينوا في هذا المجلس إن سي ساكسينا مؤلف باب "الحكم الرشيد" في وثيقة الخطة الخمسية العاشرة الذي أوصى أن تقوم الإدارة بإعطاء الناس حق الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالتنمية كحق أصيل لهم؛ والبروفيسور جين دريز، وهي علم رائد في الحملة المناهضة بالحق في الطعام والعمل، والدكتور جايبراكاش نارايان، أحد المنادين بالشفافية والمساءلة في الانتخابات. ولا عجب أن يقوم المجلس، الذي يؤثر عليه دعاة الشفافية، بإعادة كتابة مشروع قانون الحق في المعلومات كمهمة أولى له في إطار تكليف البرنامج الوطني للحد الأدنى من المطالب العامة. وقد كان ذلك فرصة سانحة للغاية من منظور سياسي أمام خالف الوصول إلى المعلومات. وبدأت حركة حق الناس في المعلومات ومبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان بالعمل على مسودة مشروع قانون جديد للوصول إلى المعلومات استناداً إلى الخبرات والتجارب المكتسبة من 9 ولايات قامت بالفعل بتطبيق تشريع مائل، وكذلك المعارف المستقاة من بلدان نامية مثل المكسيك وجنوب أفريقيا سنت قوانين ماثلة في الماضي القريب.

وفي أغسطس 2004، قدمت الحملة الوطنية المطالبة بحق الناس في الوصول إلى المعلومات للمجلس الاستشاري الوطني سلسلة من التعديلات المقترحة على قانون الوصول إلى المعلومات لعام 2002. وقد قبل المجلس الاستشاري الوطني معظمها، وأحالها لرئيس وزراء الهند مع التوصية بالاعتماد. وبعد ذلك، تم عرض مشروع قانون جديد للحق في الوصول إلى المعلومات على البرلمان في 22 ديسمبر/كانون الأول 2004. وقد كان هذا المشروع نسخة محرفة بصورة فيها تجاوز لتوصيات الحملة الوطنية المطالبة بحق الناس في الوصول إلى المعلومات، ومارس ناشطون ضغوطاً لإحالة هذا المشروع للجنة دائمة لتحليله بنداً بنداً قبل اعتماده. وتم استدعاء العديد من أعضاء هذه الحملة لتقديم أدلة وشواهد أمام هذه اللجنة البرلمانية، ونتيجة لجلسات الاستماع هذه، تم تعديل مشروع القانون مرة أخرى ليتضمن توصيات الحملة. وقام مجلسا البرلمان بالموافقة على مشروع القانون هذا الذي تم إدخال تعديلات هائلة عليه في مايو/أيار 2005، ودخل القانون حيز النفاذ التام في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2005.

ووجدت حملة NCPRI أن معظم أعضاء البرلمان لم تكن لديهم دراية كبيرة بمشروع قانون الوصول إلى المعلومات عند عرضه على الرغم من تناوله بصور شبه يومية في وسائل الإعلام المطبوعة. وبالتالي، كان من الضروري أن يكون للحركة (الحملة) حليفان أساسيان في معركتها من أجل الموافقة على القانون الجديد: أحد هذين الحليفين كان زعيمة خالف حزب المؤتمر الحاكم السيدة سونيا غاندي، والآخر كان رئيس اللجنة البرلمانية الدائمة حيث أقام ممثلو الحركة علاقة استشارية وثيقة معهما. وقد عبرت عن ذلك الكلمات التي قالها فينكاتيش ناياك، منسق برنامج الحق في المعلومات في الهند، نيابة عن مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان: "لولا الروابط الوثيقة التي أقامها الداعمين للشفافية مع السيدة غاندي لما استطعنا التغلب على الحكومة لتمرير القانون في صورته الحالية في مواجهة ضغوط هائلة من جانب القوى البيروقراطية التي كانت تفضل قانوناً ضعيفاً".<sup>38</sup> وهذا يبين مدى أهمية قيام الداعمين لحملة الحق في الوصول إلى المعلومات على المستوى الوطني بتأسيس روابط وثيقة والحفاظ عليها مع أعضاء البرلمان، مما يمكنهم من التعبير عن هموم وشواغل الحركات الشعبية في جميع أنحاء البلاد.

38. مقابلة مع شيلشا غاندي، رئيسة الحملة الوطنية المطالبة بحق الناس في الوصول إلى المعلومات في يناير/كانون الثاني 2008، ومقابلة مع فينكاتيش ناياك، منسق برنامج الحق في المعلومات التابع لمبادرة (CHRI) في 7 فبراير/شباط 2008.

ومع ذلك، فعندما عرضت الحكومة أطروحاتها بشأن مشروع القانون على اللجنة، لم يُسمح للمجتمع المدني بحضور هذه الجلسة، نظراً لأن اجتماعات اللجان البرلمانية لا زالت غير مفتوحة للجمهور.

### المتابعة بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات

من الواضح أن دور المجتمع المدني في الهند يتجاوز مجرد الدعوة للحق في الوصول إلى المعلومات. فقد عبر المجتمع المدني عن نيته في أن يكون طرفاً فاعلاً له هدف في مراقبة تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات. وحتى الآن، وكما أكد شاليش غاندي رئيس حركة حق الناس في المطالبة بالمعلومات، وفينكاتيش ناياك، منسق برنامج الحق في الوصول إلى المعلومات التابع لمبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان، لا توجد وثائق ومستندات شاملة متاحة لاستعراض التطبيق الفعال للقانون الوطني للحق في الوصول إلى المعلومات في البلاد. ولا توجد سوى بيانات جزئية تفصح عنها بعض الولايات من أن لآخر وجمع على أساس المعلومات المسربة لوسائل الإعلام المحلية عن طريق نفس الأشخاص الذي قدموا طلبات للحصول على معلومات بموجب القانون. وقد أدى هذا إلى صعوبة انخراط المجتمع المدني بصورة تامة في عملية المراقبة. ومع ذلك، تم إطلاق اختبارين واسعي النطاق مؤخراً لتقييم أداء هذا القانون – الأول بتكليف من الحكومة وتنفيذ مكتب برايس ووتر هاوس كوبرز<sup>39</sup> والآخر مبادرة من المجتمع المدني باسم "مجموعة المساءلة والتقييم بشأن الوصول إلى المعلومات" بمساندة العديد من أعضاء حركة حق الناس في المعلومات وتمويل من مؤسسة غوغل. وعلى نطاق أصغر حجماً، قام العديد من المفكرين والدارسين من جامعات في الهند والخارج، ومن مؤسسات بحثية ماثلة مثل مركز الدراسات الإعلامية في دلهي بإجراء دراسات مكثفة لأثر الوصول إلى المعلومات على حياة الناس، وإدارة الحكم، وتوافر الخدمات، وحالات الفساد البسيطة.

وعملت مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان مع منظمات شعبية في بعض الولايات، وساعد ذلك على القيام بدور تحفيزي، وتشجيع الفهم الأفضل لعملية البحث عن المعلومات والحصول عليها بموجب قانون الوصول إلى المعلومات، مما ساعد المنظمات الكبرى المرتبطة مع بعضها البعض في إطار شبكات على تحديد المجالات التي يمكن أن تتدخل فيها باستخدام الحق في المعلومات لتحسين جودة إدارة الحكم وفضح أساليب الفساد أو ضعف عملية صنع القرار. كما تقدم مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان مساعدة مجانية عند تمثيل أي شخص يقوم بتقديم طعن أمام المفوضية المركزية للمعلومات ومفوضيات المعلومات على مستوى الولايات.

وعلى الرغم من اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات مؤخراً إلى حد ما، فهناك بالفعل محاولات على المستوى الوطني لإضعاف فحواه: ففي يوليو/تموز 2006، على سبيل المثال، حصلت حركة حق الناس في المعلومات على تسريب لمسودة مشروع تعديل لهذا القانون، وقامت الحركة بتعميم هذا التسريب على أعضائها في مؤتمر صحفي عُقد في

39. مع نهاية 2007، قامت الحكومة المركزية بإطلاق مناقصة لإجراء دراسة تهدف إلى مراجعة وتقييم مدى فعالية تطبيق قانون الوصول إلى المعلومات بعد أن أصبح ساري النفاذ. ومع ذلك، بدا واضحاً عدم استشارة جماعات المجتمع المدني الأساسية بشأن النية في إجراء هذه الدراسة والمنهجية التي ستستخدم في المراجعة. ولهذا السبب، تخوفت منظمات المجتمع المدني من التلاعب في نتائج هذه الدراسة لتبرير المزيد من القيود على الوصول إلى المعلومات.

أغسطس/آب 2006. ودعت الحركة الحكومة إلى تأكيد صحة ذلك إذ أن هذه المسودة تتضمن عدداً من التعديلات التي من شأنها تضييق نطاق القانون الحالي بصورة كبيرة. وعلى الرغم من أن الحكومة رفضت الرد. قدمت الحركة ومبادرة الكومنولث نقداً لهذه التعديلات إلى رئيس الوزراء. والعديد من أعضاء الحكومة. والمفوضية المركزية للمعلومات. وشركاء المجتمع المدني.

وعند التفكير في ظروف تمرير هذا القانون وتطبيقه في الهند. يتضح بأن أحد التحديات الكبرى تتمثل في عقلية الرفض والمقاومة من جانب البيروقراطيين داخل المؤسسات العامة. وعلى الرغم من تكون الإرادة السياسية الذي ترافق مع الدفعة منسقة من المجتمع المدني والذي سمح بإصدار تشريع لحق الوصول إلى المعلومات. فهناك شواغل مشروعة وهي هل سيتبع هذه الإرادة السياسية عمل ذو مغزى أم لا في ظل وجود هذه المقاومة. ويضاف إلى هذه العقلية البيروقراطية المقاومة والرافضة عدم احترام المواطنين لسيادة القانون. ناهيك عن التحديات الأخرى التي تفرض نفسها.

وثمة اعتراف بالدور الأساسي الذي يقوم به المجتمع المدني يتجلى في العديد من الأمثلة على انخراط منظمات المجتمع المدني في تصميم برامج التدريب وبناء القدرات لمسؤولين في حكومات مختلفة في جميع أنحاء البلاد. وقد اتسع مجتمع المطالبة بالحق في الوصول إلى المعلومات بوتيرة سريعة للغاية مع نشوء منظمات ومجموعات جديدة عملت على اكتساب المعارف والمعلومات التفصيلية حول هذا القانون. وأجرت اختباراً لها باستخدام أساليب مبتكرة. وقامت بنشر الوعي بين الناس في المناطق الريفية والحضرية. وعلى الرغم من أن التشريع يضع نطاق مسؤولية التعليم العام على الحكومة. فقد اضطلعت منظمات غير حكومية بهذه المسؤولية. أما الجانب الأكثر وضوحاً فهو قيام وسائل الإعلام بتسليط الضوء على قصص نجاح وإخفاق الناس في الوصول إلى المعلومات.

## ملاحظات عامة

تعتبر حركة (MKSS) كياناً فريداً نسبياً من حيث تشكيلها وأسلوب عملها. فهذه الحركة والتحالف الأوسع نطاقاً المسمى بحق الناس في الوصول إلى المعلومات خاضت الحصول على تمويل من مانحين للحفاظ على استقلاليتها. وبدلاً من العمل في مناطق حضرية مثل معظم المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال. تسعى هذه الحركة إلى التواجد في المجتمعات المحلية الريفية حيث تعكس الحياة اليومية لناشطاتها حياة هؤلاء البسطاء. أضف إلى هذا قيام ناشطاتها بالعمل على التعبئة المجتمعية. ويعتمد هؤلاء الناشطون على النماذج التقليدية للنشاط وبيرون أنفسهم جزءاً من حركة أوسع نطاقاً ضد الفقر والظروف المعيشية السيئة التي تستدعي إطلاق حملات ضرورية للمناداة بالحق في الوصول إلى المعلومات. وقد أعطى هذا الاندماج في الكفاح الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية الفقيرة لهذه الحركة وزناً حقيقياً وجذب وسائل الإعلام الأوسع انتشاراً والمساندة الجماهيرية الأوسع نطاقاً (إضافة إلى الاعتراف الدولي). واستناداً إلى جذور هذه الحركة لا سيما في كفاحها ضد الفقر. فإن نشأة تحالف أوسع نطاقاً يركز على قانون للوصول إلى المعلومات كان خطوة منطقية. وأحد الدروس المستفادة من هذه الحالة في الهند هو أنه بغض النظر عن مدى استقرار حملة شعبية ما وامتداد جذورها في الأعماق. تعتبر التحالفات مع المؤسسات الحاكمة في غاية الأهمية لتحقيق إصلاح تشريعي ناجح.

## جنوب أفريقيا

تعتبر الخلفية التاريخية التي في إطارها تبنت جنوب أفريقيا نظام الوصول إلى المعلومات فريدة في طبيعتها، وكان الخروج من براثن الحكم العنصري اختباراً يتطلب التزاماً سياسياً لتحقيق ديمقراطية مثالية تتجاوز آفاقها مجرد الوصول إلى المعلومات. وأدرجت جماعات معارضة لنظام التمييز العنصري مبكراً أن الوصول إلى المعلومات سيكون لبنة مهمة في الأساس الذي ستبنى عليه دولة جنوب أفريقيا الجديدة. فحجب المعلومات بصورة منهجية كان محركاً أساسياً للقهر العنصري والاجتماعي والاقتصادي الذي اجتاحت هذا البلد لما يزيد على 40 سنة.

ونظراً لانتهاء النظام السياسي القديم، تم عقد مؤتمرين أساسيين معنيين باكتشاف حق الوصول إلى المعلومات. ما نبه لأهمية هذه القضية في إقامة ديمقراطية أكثر شمولاً ومشاركة. وكان مؤتمر بريكووتر (Breakwater) بشأن القانون الإداري لجنوب أفريقيا في المستقبل في 1993، ومؤتمر تأكيد مساءلة الحكومة والوصول إلى المعلومات والشفافية في دولة جنوب أفريقيا الجديدة في 1994 خطوات مهمة نحو خلق إرادة سياسية سيتمخض عنها بالضرورة مبدأ دستوري له قدسيته يتمثل في حق الجماهير في الوصول إلى المعلومات.

ولما كانت جنوب أفريقيا في طريقها إلى التحول إلى ديمقراطية تعددية حديثة، أدرج القائمون على صياغة الدستور الحق في المعلومات في كل من الدستور المؤقت التي تمت صياغته في 1993 (والذي جرى العمل به في أبريل/نيسان 1994)، والدستور النهائي الذي جرى العمل به في فبراير/شباط 1997. وأدرك المجتمع المدني الحاجة إلى تشريع شامل لتفعيل هذا الحق الدستوري. إضافة إلى ذلك، تضمن الدستور الجديد شرطاً يستلزم تطبيق آلية قانونية للقيام بذلك في فترة مدها 3 سنوات. وقد التفتت وجمعت حملة نشطة للمجتمع المدني حول هذه الحاجة المحددة، وحتى فبراير 2000، لم يتم تمرير قانون تشجيع الوصول إلى المعلومات في صورته النهائية.

## تحالف الوصول إلى المعلومات: الهيكل والتمويل والإستراتيجية

تم عرض قانون تشجيع الوصول إلى المعلومات في البداية كمشروع قانون لديمقراطية مفتوحة، ثم أصبح مطلباً لحملة موسعة تقوم بها الجماعات المطالبة بالعدالة الاجتماعية، وتمثلت إحدى المحاولات الرسمية لتنظيم المجتمع المدني حول تشريع الوصول إلى المعلومات في المنتدى الاستشاري للديمقراطية المفتوحة (ODAF) الذي عقده معهد حرية التعبير (FXI)، وبعد حل هذا المنتدى، قامت مجموعة من المنظمات ضمت معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا، وحركة بلاك ساش (Black Sash)، ولجنة حقوق الإنسان، ومركز الموارد القانونية، ومنتدى شبكة العدالة البيئية، وتحالف المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا، والجمعية القانونية للمحامين الديمقراطيين، ومجلس كنائس جنوب أفريقيا، ومجلس الأساقفة الكاثوليك في جنوب أفريقيا، ومؤتمر النقابات العمالية في جنوب أفريقيا (COSATU) بتشكيل مجموعة حملة الديمقراطية المفتوحة (ODCG) التي عملت بصورة نشطة من 1996 حتى 2000، وقدمت هذه المجموعة العديد من الأطروحات للجنة الديمقراطية المشكلة للنظر في مشروع قانون الديمقراطية المفتوحة استناداً إلى أبحاث مكثفة تم إجراؤها على مدى 3 سنوات عن الخبرات الدولية لبلدان مثل المملكة المتحدة، وأنظمة الوصول إلى المعلومات الأكثر

استقراراً مثلما هو الحال في السويد. وشجعت مجموعة حملة الديمقراطية المفتوحة تبادل الزيارات مع بلدان تتمتع بأنظمة راسخة للوصول إلى المعلومات لطمأنة البرلمانيين أن ذلك لن يهدد سلامة الحكومة. وساعد هذا على خلق تفاعل إيجابي بين المجموعة وأعضاء البرلمان لا سيما اللجنة البرلمانية المعنية بهذا التشريع والتي تصدرت الإصلاح فيما بعد مع المجموعة نفسها.

وتكمن قوة هذه المجموعة ODCG في تنوعها. فقد اتسمت المحاولة الأولى التي قام بها معهد حرية التعبير لتنظيم الحراك حول الحق في الوصول إلى المعلومات بإنشاء المنتدى ODAF بالتنوع على نحو مائل، لكنه لم يكن يملك الموارد التي تمكنه من الضم الحقيقي لهذا الطيف المتنوع من الأعضاء. وكانت هذه المجموعة، على الرغم من صعوبة التنسيق مع مثل هذا النطاق من المنظمات ذات التوجهات والاهتمامات المختلفة في ذلك الحين، قادرة على التعبير عن رأيها بصورة فعالة بشأن نطاق أوسع من القضايا ذات الصلة بهذا القانون. وذلك من خلال تقسيم المهام وفق قدرات كل جماعة. وكان ذلك يعني أن المجموعة قد أصبحت معروفة كمورد أساسي لوسائل الإعلام، والبرلمان، والمنظمات التابعة لهم.

كما كان التعامل مع وسائل الإعلام أحد المجالات التي عكست نقاط القوة الأخرى لتنوع هذه المجموعة. ففي حالة جنوب أفريقيا، قامت وسائل الإعلام بدور مهم في مساعدة توصيل صوت المجتمع المدني بشأن قضايا السياسات الجوهرية. كما تجنبت الدخول في العبادة السياسية للأحزاب التي كانت في أغلب الأحوال السمة الغالبة للعمليات التشريعية. وكان وجود أعضاء لدى هذه المجموعة يتمتعون بمهارات متخصصة في التعامل مع وسائل الإعلام إضافة قوية للمجموعة.

وكما نوهنا آنفاً، شهدت جنوب أفريقيا تحولات وتغيرات اجتماعية بعد الانتقال إلى حكم الأغلبية، واستطاع منظمو الحملات تقديم البراهين والحجج على نحو ناجح بأن هذه القضية تمثل جزءاً أساسياً من هذا التغيير. ومن الإسهامات الفريدة إلى حد ما حملة شنع جنوب أفريقيا، في السياق العالمي، اشتغال الشركات الخاصة في نطاق هذا التشريع. وكان هناك اعتراف بأن الشركات الخاصة في العديد من البلدان تقوم بالعديد من الخدمات العامة التي تؤثر على جودة حياة المواطنين. ودعم هذه الحجج التقاليد المستنيرة بشدة في التفكير القانوني في جنوب أفريقيا. وقد طرحت الحاجة إلى إنشاء مؤسسات حكومية وتشريعية وقضائية جديدة بدرجة غير عادية من الانفتاح نحو التغيير.

وعلى مدى هذه الحملة التي استغرقت 5 سنوات، قامت مجموعة حملة الديمقراطية المفتوحة بأبحاث عن الممارسات الدولية الجيدة التي يتم تكييفها للاستفادة منها في سياق حملة المناهضة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية في جنوب أفريقيا. مع الاستفادة من هذه الأبحاث كأساس لأنشطة الدعوة والمناصرة. واستفادت جنوب أفريقيا من الحملات الفعالة مثل حركة (MKSS) في الهند التي جاءت إلى جنوب أفريقيا مع ممثلين من حملات أخرى منادية بالحق في الوصول إلى المعلومات في أفريقيا (مثل حملة نيجيريا). فضلاً عن خبراء دوليين من مجموعات مثل منظمة المادة 19. وعدد من المحامين الوطنيين والدوليين، وخبراء القانون الذين تمت الاستفادة منهم في تقديم المشورة بشأن قضايا محددة في التوقيت المناسب.

وفي الوقت نفسه، تم تمرير قانون تشجيع الوصول إلى المعلومات، وهو قانون جديد كان الهدف منه توفير الحماية القانونية للموظفين الذين يقومون بالإبلاغ عن حالات الفساد والمخالفات التي تتم بحسن نية.

وينص قانون الإفصاحات الحمية (PDA) رقم 26 لسنة 2000 على إجراءات للحماية من أي ضرر مهني لموظفي القطاعين العام والخاص الذين يفصحون عن معلومات تخص سلوكيات غير قانونية وفاسدة من جانب أرباب الأعمال. وشددت حملة المجتمع المدني على أهمية هذين التشريعين اعتقاداً منها أنهما يعززان بعضهما البعض في سياق جنوب أفريقيا (وربما انتظاراً للحصول على تأييد من النقابات المهنية في جنوب أفريقيا).

### التفاعل مع المجتمع المدني والمؤسسات العامة

بالرغم من أن مجموعة حملة الديمقراطية المفتوحة هي التي تصدرت المشهد في مرحلة صياغة هذا التشريع. حققت فرصة أخرى للارتباط بين المجتمع المدني والحكومة عندما عُرض مشروع قانون الوصول إلى المعلومات في النهاية على البرلمان في 2000. وفي ذلك الحين، أصبحت هذه المجموعة – بعد 4 سنوات من جهود الدعوة والمناصرة الدؤوبة، والأبحاث المتعمقة، والاستقصاءات واسعة النطاق للمشهد العالمي للحق في الوصول إلى المعلومات – مجموعة عالية المهارات وعلى دراية وثيقة بالوثيقة التي تم عرضها. وتمتعت هذه المجموعة بقوة جماعية كتحالف متنوع التوجهات يتمتع كل عضو فيه بخبرة كل في مجاله. وفي أوقات عديدة كان كل طرف يمارس نوعاً من ضبط النفس لضمان التحدث بصوت واحد.

واستلزمت عملية تقديم التوصيات بشأن مشروع القانون المعروض على البرلمان قدراً كبيراً من الإستراتيجية. وتفهمت المجموعة ضرورة إحداث توازن بين الأطروحات التي يساندونها بشدة كتعديلات مثالية على مشروع القانون، وتلك الأكثر استساغة لدى المسؤولين في المؤسسات العامة. وبهذه الطريقة، أقامت المجموعة، بوعي، علاقة محترمة مع الحكومة، إدراكاً منها بأن التشدد من جانبها قد يفضي إلى مخاطر تتمثل في تجاهلها في الجدل الدائر حول هذا التشريع.

وهناك تكتيك آخر حرصت المجموعة على الاستفادة منه وهو عدم إظهار ما تقوم به المجموعة أمام الحكومة كشكاوى دون تقديم حلول عملية، وكانت المجموعة في أغلب الحالات التي تقدم فيها أطروحات للجان البرلمانية تعرض البدائل – وكان هذا بمثابة إستراتيجية مهمة لا سيما على ضوء ندرة الموارد المالية المتاحة للعديد من اللجان، وبالتالي، عدم قدرتها على تعيين أفراد يتمتعون بمهارات فنية، خاصة المحامين، لصياغة تشريع فعال.

كما سمح الاتصال المستمر مع اللجان البرلمانية من خلال تقديم الأطروحات وأوجه التفاعل الأخرى لأعضاء المجموعة بإقامة علاقة وثيقة مع بعض أعضاء البرلمان الأمر الذي سمح بالتخفيف من حدة المعارضة التي غالباً ما تميز العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني وألا تكون عائقاً أمام التوصل إلى تفاهم. وكان الثبات على هذا النهج إستراتيجية رئيسية للمجموعة، ومن خلال المناظرة وتقديم الحلول البناءة لتجاوز المعوقات التشريعية، حتى وإن لم يتم اعتماد هذه الحلول في نهاية المطاف أو حتى تعديلها دون الاعتراف بها، كان بمقدور المجتمع المدني أن ينخرط بنجاح في هذه العملية، ويضع إطاراً في غاية الأهمية للجدل والحوار.



## المتابعة بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات

خلال الفترة التي أُطلقت فيها الحملات المناهية بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات، ظهرت مطالب لإنشاء مؤسسة عملية ومتخصصة في تقديم الخدمات لمساعدة المنظمات المناهية بتحقيق العدالة الاجتماعية للوصول إلى حقوقها فيما يتعلق بقانون تشجيع الوصول إلى المعلومات وقانون الإبلاغ عن المخالفات. ونتيجة لذلك، تم تأسيس مركز المشورة من أجل الديمقراطية المفتوحة (ODAC) في أكتوبر/تشرين 2000 كشراكة لا تهدف إلى الربح بين معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا، وقسم القانون العام في جامعة كيب تاون، واتحاد بلاك سانش.

ونظراً لأن الدور الأساسي لمركز المشورة من أجل الديمقراطية المفتوحة هو المساعدة في تطبيق قانون تشجيع الوصول إلى المعلومات، يهدف المركز إلى تزويد المنظمات والأفراد بالمعرفة والمعلومات والمهارات الضرورية للامتثال للقانون والاستفادة من هذا التشريع بما يحقق منافع لهم. وبهذا المعنى، يستهدف التدريب كل من طالبي المعلومات ومقدميها. ويقدم المركز المساندة لطلبات المعلومات إما من خلال تقديم التوجيهات والإرشادات الفنية، ومساندة أصحاب الطلبات أنفسهم أو من خلال تقديم طلبات نيابة عنهم (وهو النهج المتبع في الغالب في الحالات التي بها درجة من الحساسية). وقد حدد المركز اللجوء إلى القضاء كإستراتيجية أساسية في سبيل المضي قدماً. ففي جنوب أفريقيا، تمديد جمعية القانون حق المركز في رفع قضايا فقط على تلك الدعاوى التي تُرفع نيابة عن هؤلاء الذين لا يستطيعون حمل مصروفات التقاضي، وهذا يمثل قيداً مهماً.

ويعتبر التقاضي الاستراتيجي إستراتيجية مهمة بالنسبة لجماعات المجتمع المدني تستحق التبني. لكن هناك قيوداً على ذلك. فأسلوب التقاضي يميل إلى الاعتماد بصورة مفتوحة على الموارد. وبالتالي يكون من الصعب تحدي الأموال أو حتى التنبؤ بالنفقات بصورة مؤكدة. كما أن بعض القضايا قد تنطوي على مسائل حساسة للغاية مثل صفقات السلاح التي حولها جدل والتي تنطوي على تمويل من جنوب أفريقيا أو حكومات أجنبية أو أحزاب سياسية. والتقاضي بشأن مثل هذه الأنواع من المسائل قد يجلب العداء من السلطات العامة ويخلق مناخاً صعباً للغاية أمام نشاط المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن مثل هذه القضايا تروق للعاملين في المجال السياسي، فليس لها صدى جماهيري كبير إلا في إطار كونها خلفية عامة لمناخ التحرر من التضييق السياسي. ولهذا السبب، سعى مركز المشورة من أجل الديمقراطية المفتوحة، بوعي، إلى تحديد قضايا الوصول إلى المعلومات التي تهم بشدة الفقراء أو المجتمعات المحلية الريفية (على سبيل المثال، الإطّلاع على ما يخص إمدادات المياه البلدية).

ولا عجب أن يكون الاهتمام بالوصول إلى المعلومات بين جماعات المجتمع المدني في جنوب أفريقيا قاصراً على عدد قليل من المنظمات. فهناك مجتمع مدني كبير ومفعم بالحيوية، ولكنه منخرط في قطاع واسع من الشواغل يتمثل في: التنمية الريفية؛ والرعاية الصحية، والقضاء على الفقر؛ وحملات مكافحة الإيدز المطالبة بتوفير العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية، والقضايا القائمة الخاصة بالأجناس والمساواة بين الجنسين والطبقات الاجتماعية. وفي هذا السياق، يُفهم التركيز الذي يوليه مركز المشورة من أجل الديمقراطية المفتوحة على قضايا الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية على أنه محاولة لإثبات أن ثمة علاقة قائمة بين الإجراءات الخاصة بالوصول إلى المعلومات وسباق التنمية الأوسع نطاقاً لمجتمع جنوب أفريقيا.

وفي السنوات ما بين 1996 و 2000، أبرزت هذه الحملة عدداً من المثالب المحتملة التي قد تعوق التطبيق الفعال لقانون الوصول إلى المعلومات. وتضمنت هذه المثالب كيف يكون هذا القانون في المتناول، وعدم وعي المواطنين بالحق في الوصول إلى المعلومات والقوانين ذات العلاقة، وعدم الوعي بكيفية استخدام مثل هذه القوانين. وفي نهاية المطاف، ارتأت الحملة أهمية مراقبة تنفيذ القانون واستخدامه كي تكون قادرة على الفهم الأفضل لكيفية تنقيحه وتحسينه على أفضل وجه.

وستكون الجهة المسؤولة عن مراقبة التنفيذ في جنوب أفريقيا هي مفوضية حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا. وكان ذلك نتيجة لمعارضة من القضاء أثناء مرحلة تمرير قانون تشجيع الوصول إلى المعلومات. حيث تم استبعاد مفوضية (مفوض) المعلومات أثناء تلك المرحلة. وبالتالي، سيكون التطبيق صعباً لأن مفوضية حقوق الإنسان لا تملك سلطة إصدار الأحكام إذ أن هذه السلطة مناطة بالمحاكم. أضف إلى هذا ضعف مستوى الوعي.

## ملاحظات عامة

يعتبر المثال الخاص بتطبيق قانون تشجيع الوصول إلى المعلومات في جنوب أفريقيا، بوصفها واحدة من أجح البلدان اقتصادياً في قارة أفريقيا، أداة قيّمة للدعوة والمناصرة يمكن أن يستفيد منها المجتمع المدني في أي مكان آخر. كما يمكن نقل الدروس الإستراتيجية المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا للغير. فخرات وتجارب مجموعة حملة الديمقراطية المفتوحة (ODCG)، لا سيما في مرحلة تمرير القانون، وتحوّل هذه الحركة إلى مركز المشورة من أجل الديمقراطية المفتوحة (ODAC) يعتبر بمثابة أمثلة إرشادية لقوة التحالفات واسعة النطاق التي تتواصل على نحو فعال والقادرة على الاستفادة من تنوعها كعنصر قوة يُضاف إليها.

وفضلاً على هذا، وكما هو الحال في حالات أخرى، فإن هذه الحملة في جنوب أفريقيا تظهر أهمية استعداد المجتمع المدني لتقديم حلول، وليس مجرد انتقادات، فالمجتمع المدني في هذه الحالة كان كثيراً ما يقترح إجراء مراجعة على صياغات لأقسام من هذا التشريع.

ولما كان مركز المشورة من أجل الديمقراطية المفتوحة هو الجهة الرائدة في المنطقة المعنية بهذه القضية، تم القيام ببعض المحاولات للارتباط بحملات ماثلة في القارة الأفريقية – لا سيما مع نيجيريا التي كانت لديها مبادرة قائمة منذ فترة طويلة مصممة من أجل تأمين تشريع الوصول إلى المعلومات. وفي الوقت الحالي، يتم تبادل العضوية في المجلس الاستشاري لكل منهما، لكن ثمة ضرورة لتعميم الدروس المستفادة من جنوب أفريقيا لا سيما ما تمت الاستفادة منه مؤخراً في مرحلة التطبيق لنشر تشريع ذا مغزى وأهداف.

## المملكة المتحدة<sup>40</sup>

تأتي تجربة المملكة المتحدة متباينة على نحو كبير مقارنة بالبلدان الأخرى المذكورة في هذه الوثيقة، فالمملكة المتحدة تمثل ديمقراطية عريقة ومتطورة، كما إنها تتمتع بالاستقرار السياسي، والثراء النسبي. وفي 1997، شرعت حكومة حزب العمال التي وصلت إلى سدة الحكم في القيام ببرنامج واسع النطاق لإحداث تغيير دستوري حيث تضمن هذا البرنامج دمج الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في قانون المملكة المتحدة؛ وتحديد وسائل للانتخاب المباشر لرؤساء المدن؛ ونقل سلطات إلى البرلمانات الجديدة في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية؛ وتغيير نظام التصويت؛ وإدخال قواعد

40. مقابلة شخصية مع كاثرين غوندرسين، مسؤولة حملة حرية المعلومات عقدت في 28 يناير/كانون الثاني 2008.

جديدة بشأن تمويل الانتخابات، وكذلك إدخال قانون حرية المعلومات.<sup>41</sup> وشهد عام 1994 تقدماً نحو الانفتاح عندما أدخلت حكومة حزب المحافظين التي كانت قائمة آنذاك مدونة قواعد الممارسات الخاصة بالبيانات الحكومية المفتوحة التي ألزمت الإدارات والهيئات الحكومية بنشر المعلومات عند طلبها ما لم ترد قيود محددة حول نشرها. ومع ذلك، قدمت حملة حرية المعلومات حججاً بأن هذه المدونة غير معروفة على نحو كبير لدى العامة ونادراً ما يستخدمونها.<sup>42</sup>

ويعتبر مثل هذا البرنامج نادراً للغاية في ظل ديمقراطية راسخة (في مقابل بلد مثل جنوب أفريقيا، حيث كان الإصلاح الدستوري جزءاً ضرورياً للتسوية السياسية الجديدة). وهناك أسباب كثيرة دعت الحكومة لاختيار إجراء هذه التغييرات. وبعض هذه الأسباب كانت هيكلية: وجود شعور بأن الهياكل الإمبريالية المركزية القديمة للحكومة لم تعد مناسبة في عالم حديث. كما كانت هناك عوامل سياسية أضيق نطاقاً: حاجة حزب العمال إلى وقف تقدم الحزب الوطني الاسكتلندي، وكانت عملية نقل السلطات بمثابة وسيلة للتخلص من تهديده. وفي نهاية المطاف، كانت جماعات المجتمع المدني من مختلف الأطياف منادية بالحق في المعلومات إما مجرد الدفاع عن هذا الحق أو لأنه ضرورة لتدعيم برنامج أوسع نطاقاً للإصلاح. ويقول موريس فرانكل أنه في الوقت الذي كان فيه هذا القانون على وشك الظهور، انضم لحملة حرية المعلومات ما يزيد على 100 منظمة داعمة لهذه القضية.

### تحالف الوصول إلى المعلومات: الهيكل والتمويل والإستراتيجية

جاءت جماعات الضغط الرئيسية في مرحلة المطالبة بإصدار قانون الوصول إلى المعلومات من حملة حرية المعلومات التي كانت أداة قوية في صياغة مشروعات قوانين نموذجية قبل تمرير هذا القانون نفسه. وتعتبر هذه الحملة منظمة غير حكومية نشأت لغرض خاص في 1984. وهي تعتمد على التمويل المتأني بصورة رئيسية من مصادر خيرية، منها اتحاد جوزيف راونتربي الخيري، ومؤسسة نافيلد الخيرية، وكذلك من تبرعات، ورسوم تفرض على حلقات العمل والندوات التي يطلبها أفراد أو منظمات. وفي السنوات الخمس والعشرين الماضية، نظمت هذه الحملة حملات بالتعاون مع وسائل الإعلام لتشجيع سلسلة من مشروعات القوانين الناجحة التي تعطي للناس الحق في الإطلاع على السجلات الطبية وسجلات العمل الاجتماعي والإسكان الخاصة بهم، وكذلك معلومات عن المخاطر البيئية والأمان البيئي.<sup>43</sup> وكان أثر هذه العلاقة الطويلة هائلاً. فقد بدأت وسائل الإعلام تثق ضمناً في عمل هذه الحملة، وبدأت تعتمد عليها كمصدر أساسي للمعلومات والآراء الموثوقة، ونتيجة لذلك، كانت الحكومة غالباً ما تضطر إلى الاستجابة للمبادرات الخاصة بالحملة، الأمر الذي بدوره، أتاح حراكاً قوياً لعرض هذا التشريع.

وعلى الصعيد الميداني، نجد أن هذه الحملة صغيرة العدد<sup>44</sup>، ويتأسسها موريس فرانكيل، وهو خبير نشط، ويحتفظ حتى يومنا هذا بسجل شامل عما تم من أعمال بشأن هذا التشريع. وعلى الرغم من أن هذه الحملة ضمت عدداً من

41. القانونان الرئيسيان كانا قانون حرية المعلومات لسنة 2000، وقانون حماية البيانات لسنة 1998 إذ أن لاسكتلندا التشريع الخاص بها بشأن حرية المعلومات (قانون حرية المعلومات 2002).

42. <http://www.itspubliknowledge.info/nmsruntime/saveasdialog.asp?IID=1842&SID=63>.

43. للحصول على قائمة للقوانين التي تتضمن جوانب محددة بشأن الوصول إلى المعلومات التي تدعمها حملة حرية المعلومات، يرجى زيارة هذا الموقع: [www.cfoi.org.uk/legachiev.html](http://www.cfoi.org.uk/legachiev.html).

44. تتضمن المبادرات والحملات الأخرى التي تقودها منظمات غير حكومية والتي ترتبط على نحو مباشر وغير مباشر بحرية المعلومات على سبيل المثال وليس الحصر المادة 19، ومنظمة بوند (BOND)، ومنظمة الشفافية الدولية، ومنظمة الخصوصية الدولية، والهيئة الاستشارية لمكافحة الاحتيايل.

المنظمات المؤسسة لها. فواقع الحال أنها مجموعة نخيوية تضم خبراء. وقد عملت بصورة وثيقة مع حزب العمال الذي كان معارضاً آنذاك ومع أحزاب ليبرالية لإبراز أهمية حرية المعلومات. كما كان هناك دور هام لجماعة الضغط الدستورية المسماة بالميثاق 88 التي كانت حث على صياغة دستور مقنن للمملكة المتحدة. وفي إطار الاستعداد لذلك، ارتأت أن تدابير حرية المعلومات خطوة أساسية في سبيل المضي قدماً نحو هذا الطريق.<sup>45</sup>

### التفاعل مع المجتمع المدني والمؤسسات العامة

في إطار الاستعدادات لانتخابات حكومة حزب العمال، انتشرت عدد من الفضائح في الحياة العامة في المملكة المتحدة. وتضمن ذلك ما عرف بمرض جنون البقر الذي أصاب معظم قطعان الماشية في البلاد. وتصدير قطع غيار معدات للعراق يمكن تحويلها إلى أسلحة أثناء الحظر المفروض من الأمم المتحدة. وفي كل حالة، صاحبت المطالبات المناهية بالحق في المعلومات مناظرات مع المناصرين لهذه الحملة حيث كانوا يقدمون حججاً وبراهين أن الوصول إلى المعلومات كان من الممكن أن يمنع وقوع هذه الفضائح بهذه الطريقة التي تطورت بها الأمور.<sup>46</sup> كما كان السياسيون المعارضون قادرين على الاستفادة من حالة عدم الثقة المتزايدة في الحكومة القائمة وكانت حججهم في ذلك أن عدم الشفافية أفرزت ثقافة سياسية فاسدة استلزمت تدابير خاصة بالوصول إلى المعلومات من أجل التطهير. وبمعنى آخر، تمت صياغة مناظرات حول القضايا الجوهرية ذات الاهتمام مثل قضايا الوصول إلى المعلومات التي ساعدت على بناء مساندة واسعة النطاق من أجل الإصلاح. وتمت دعوة السياسيين المعارضين (وكان من بينهم رئيس الوزراء الذي جاء بعد ذلك توني بليير) للتحدث في محاضرة سنوية عن حرية المعلومات. واهتمت وسائل الإعلام الرئيسية بالآراء السياسية حول قضايا الوصول إلى المعلومات. وتم عمل مقارنات كثيرة جاءت نتائجها سلبية مع بلدان مثل الولايات المتحدة. وكانت النتيجة أنه في وقت إجراء انتخابات 1997 تم اعتبار الوصول إلى المعلومات جزءاً أساسياً من برنامج الإصلاح الشامل. وذلك على الرغم من التحفظات المؤثقة بصورة جيدة للعديد من كبار الساسة.

وعلى الرغم من أن تشريع الوصول إلى المعلومات كان جزءاً من البرنامج الشامل للإصلاح التشريعي، فإنه لم يمر حتى 2000، ولم يدخل حيز النفاذ حتى 2005. ويعزى هذا التأخير بصورة عامة إلى ثقافة السرية التي سيطرت على ممارسات حكومات المملكة المتحدة لفتترات طويلة، وذلك على الرغم من أن "حرية المعلومات" كانت أولوية في العديد من البيانات الانتخابية التي أصدرها حزب العمال منذ 1974.<sup>47</sup> وتضمنت إستراتيجية حملة حرية المعلومات عمل اتصالات منتظمة مع وسائل الإعلام وأعضاء البرلمان البارزين والتعاون معهم للاستمرار في الضغط على الحكومة حتى تفي بوعودها المتكررة بشأن إصدار تشريع في هذا الموضوع. وحتى يتسنى القيام بذلك، كتب منظمو الحملات التابعين لحملة حرية المعلومات مذكرات للجان البرلمانية، وقاموا بصياغة مقترحات لمناقشتها واعتمادها من قبل أعضاء في البرلمان. إضافة إلى الاستجابة إلى مبادرات ومشاورات الحكومة، وعقد الاجتماعات، ونشر المقالات في الصحف الرئيسية التي توضح الحاجة إلى قانون خاص بهذا الأمر. وكيف سيؤثر هذا القانون على حقوق المواطنين.

45. للحصول على قائمة كاملة لداعمي حملة حرية المعلومات، يرجى الاطلاع على هذا الموقع: [www.cfoi.org.uk/suppborsorgs.html](http://www.cfoi.org.uk/suppborsorgs.html).

46. جماعات المجتمع المدني الرئيسية المعنية بهذه المناقشات هي حملة حرية المعلومات، والميثاق 88 (جماعة ضغط تشكلت في 1988 للترويج للإصلاح الدستوري في المملكة المتحدة لجعل المؤسسات العامة تخضع للمزيد من المساءلة على أساس ديمقراطي أمام المواطنين).

47. جمعت حملة حرية المعلومات قائمة للتعهدات الرسمية بشأن حرية المعلومات قدمها حزب العمال منذ 1974. يمكن الاطلاع عليها على

هذا الموقع: [www.cfoi.org.uk/pdf/labomits.pdf](http://www.cfoi.org.uk/pdf/labomits.pdf).

وأحدث توني بليز زعيم حزب العمال المعارض آنذاك في الحفل السنوي لتوزيع جوائز حملة الوصول إلى المعلومات في 25 مارس/آذار 1996 نقطة تحول في الجدول السياسي الدائر حول تشريع الوصول إلى المعلومات. حيث تعهد رسمياً بإصدار قانون حرية المعلومات.<sup>48</sup> وتكرر هذا الالتزام في البيان الانتخابي لحزب العمال في مايو/أيار 1997. وبمجرد أن كسب حزب العمال الانتخابات، تم نشر وثيقة المشاورات في هذا الشأن في ديسمبر/كانون الأول 1997.<sup>49</sup> وأعقب هذا النشر إصدار مشروع قانون حرية المعلومات للتشاور فيه في مايو/أيار 1999. تم إصدار مشروع القانون النهائي وعرضه على البرلمان في 1999.

وقد أصيبت حملة حرية المعلومات بإحباط شديد وخيبة أمل بسبب الاختلاف بين المبادئ التي وردت في وثيقة المشاورات وتلك في المشروع النهائي للقانون حيث ارتأت أن مشروع القانون نسخة محرقة للغاية من هذه المبادئ. وركزت جهود الحملة آنذاك على حشد الضغوط من جانب أعضاء البرلمان لإدخال تعديلات على مشروع القانون الذي تمت مراجعة أجزاء منه لتحسينه. وبعد ذلك اعتمده البرلمان في النهاية في 2000. وقد استغرق الأمر 5 سنوات أخرى لدخول هذا القانون حيز النفاذ وهي أطول فترة للتطبيق مقارنة بتجارب بلدان لديها تشريعات ماثلة.

### **المتابعة بعد اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات**

بعد إنفاذ قانون حرية المعلومات في المملكة المتحدة، ركزت حملة حرية المعلومات أنشطتها على تعزيز تطبيق هذا القانون. ورفع الوعي بين المجتمع المدني للاستفادة منه. وتنظيم دورات تدريبية للمسؤولين العموميين وأصحاب المصالح المباشرة المعنيين.

وبالرغم من أوجه القصور التي شابها هذا القانون، كان تقييم الحكومة للسنة الأولى بعد إنفاذه أنه "ناجح بصورة كبيرة"<sup>50</sup>. وقد شارك هذا التقييم بصورة عامة حملة حرية المعلومات ووسائل الإعلام. ويتعاون المجتمع المدني ووسائل الإعلام بصورة وثيقة في استخدام قانون حرية المعلومات وتقديم طلبات بشأن حرية الوصول إلى المعلومات لإخضاع المؤسسات العامة للمساءلة أمام الرأي العام. وعلى نحو خاص، تشير حملة حرية المعلومات أن أكثر المستخدمين حماساً لقانون حرية المعلومات هم وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية. وذلك على الرغم من أن هذه المنظمات تبدو مساندة للقانون أكثر من مساندة للحق في حد ذاته. لأن المعلومات التي تريد هذه الجهات الحصول عليها من خلال هذا التشريع هي لأغراض خاصة بها.

وفي الوقت نفسه، ومنذ دخول قانون حرية المعلومات حيز النفاذ، يقوم مكتب مفوض المعلومات باستقصاءات سنوية لقياس مستوى الوعي العام واتجاه الجماهير نحو هذا القانون قبل وبعد نفاذه. وبين الاستقصاء الأول الذي تم إطلاقه في 2006 أنه قبل إنفاذ هذا القانون، أقر حوالي 50 في المائة تقريباً من العينة التي تم إجراء مقابلات معها أن القانون سيزيد المعرفة بشأن ما تقوم به المؤسسات العامة، وسيشجع على المساءلة والشفافية، وزيادة الثقة في هذه المؤسسات. وتعزيز المشاركة الديمقراطية في إدارة الحكم. وبعد سنتين من إنفاذ هذا القانون.

48. النص الكامل لخطاب توني بليز متاح على هذا الموقع: [www.cfoi.org.uk/blairawards.html](http://www.cfoi.org.uk/blairawards.html).

49. الوثيقة البيضاء "حقك في المعرفة: مقترحات الحكومة بشأن قانون حرية المعلومات". متاحة على هذا الموقع:

[www.archive.official-documents.co.uk/document/caboff/foi/foi.htm](http://www.archive.official-documents.co.uk/document/caboff/foi/foi.htm)

50. إدارة الشؤون الدستورية، "حرية المعلومات (Freedom of Information): سنة واحدة - One Year On". 2006. (HC 991). ص. 9.

أفاد ما يزيد على 70 في المائة من تمت مقابلتهم أن هذا القانون زاد المعرفة بشأن ما تقوم به المؤسسات العامة. وشجع على المساءلة والشفافية. والثقة فيها. والمشاركة الديمقراطية بين الجماهير. وهذه البيانات أكثر أهمية إذا أخذنا في الاعتبار أنه عندما سئل نفس الأشخاص هل استخدموا هذا القانون بصورة نشطة لطلب معلومات من الحكومة. أجاب 95 في المائة منهم أنهم لم يفعلوا ذلك. مما يؤكد أن وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية هي التي استفادت من هذا القانون على نطاق واسع – لكن. مع ذلك. نجد أن وجود القانون في حد ذاته عمل على تعزيز شعور الرأي العام بالمسؤولية عن أداء المؤسسات العامة وإخضاعها للمساءلة. إضافة إلى ذلك. يبين الاستقصاء الثاني الذي تم إطلاقه في 2007 مزيداً من التحسن في مستوى الوعي الجماهيري التلقائي والوعي الجماهير نتيجة مؤثرات تنبؤية بالحق في طلب معلومات بحوزة الحكومة والسلطات العامة (من 11 في المائة في 2006 إلى 20 في المائة في 2007). كما أن هناك مؤتمر سنوي للمعلومات برعاية مفوض المعلومات ووزارة العدل ووحدة دراسات الدستور في جامعة لندن. ويعمل هذا الحدث المفعم بالحوية المعني بحرية المعلومات على تجميع الخبراء والمسؤولين معاً.

وعلى الفور. بعد نفاذ هذا القانون في المملكة المتحدة. أوضحت الحاجة إلى دور حيوي ونشط من جانب المجتمع المدني واستعداده للتصدي لتحديات التطبيق واضحة. وكما حدث في بلغاريا والمكسيك. عُرض على البرلمان عدد من التعديلات ذات الأثر الرجعي التي كان من الممكن أن تقيد بشدة فعالية هذا التشريع. وكان هناك تعديلات رئيسيان على وجه الخصوص بين هذه التعديلات أحدهما تناول تكاليف تقديم المعلومات. والآخر استهدف تقييد نطاق هذا القانون.

وفي أكتوبر/تشرين الثاني 2006. عرضت الحكومة مقترحاً لمراجعة التكاليف المقدرة للإفصاح عن المعلومات. وفي حالة تجاوز هذه التكاليف المبلغ المحدد. يمكن حجب المعلومات استناداً إلى فعالية التكاليف. كما سعى هذا المقترح إلى تقييد عدد الطلبات المقدمة من طالبي المعلومات في فترة زمنية محددة. وفي هذه الحالة. يفهم أن "طالب المعلومات" ليس فقط شخص ما ولكن منظمة ما قد تضم عدداً محدوداً من المؤسسات الإعلامية مثل هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي). وقد قدمت حملة حرية المعلومات ومنظمات أخرى أطروحات ترفض هذه القيود استناداً إلى أنها قد تسهل رفض عدد أكبر من طلبات المعلومات ذات الحساسية السياسية أو المعقدة. وبعد سنة من عرض هذا المقترح. أعلنت الحكومة الجديدة التي يتزعمها رئيس الوزراء غوردون براون أنها ستسقط المقترح الخاص بمراجعة تكاليف طلبات الحصول على المعلومات. وذلك بعد معارضة 73 في المائة من ممثلي وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الذين استجابوا للمشاورات التي كانت معنية بهذا المقترح. وفي هذه الحالة. تمكن المجتمع المدني من التغلب على التحديات لهذا القانون أولاً بالاستمرار في القيام بدور حيوي أثناء مرحلة التطبيق. وثانياً بحشد التأييد وراء صوت واحد وهو المشاركة في المشاورات.

وهناك مثال آخر على محاولة تقييد نطاق هذا القانون من خلال مشروع قانون عرضه عضو البرلمان دافيد ماكلين في بداية يناير/كانون الثاني 2007 لإعفاء أعضاء البرلمان من هذا القانون. وكان الأثر الأكثر وضوحاً لمثل هذا المشروع أن يؤدي إلى حجب طلبات المعلومات عن مطالبات أعضاء البرلمان بمصروفاتهم. وبعد تصويت أغلبية برلمانية من مختلف الأحزاب لأول مرة بالموافقة على هذا المشروع. أعدت حملة حرية المعلومات "قائمة العار" التي تضمنت أعضاء البرلمان الذي صوتوا لصالح هذا القانون. وقاموا بتعميم هذه القائمة على وسائل الإعلام. وحثت هذه القائمة التي انتشرت انتشاراً واسعاً الناس في الدوائر التي يمثلها هؤلاء الأعضاء على الكتابة لهؤلاء الأعضاء معبرين عن عدم موافقتهم عن هذه التصرفات. وقد ثبت نجاح هذا الصخب الذي خيم على الرأي العام. وفي نهاية المطاف. تم إسقاط مناقشة هذا القانون في أكتوبر/تشرين الأول 2007 في مجلس الأعيان (اللوردات) بسبب عدم وجود من يؤيده.

وهاتان الحالتان تؤيدان مرة أخرى أهمية الدور الرقابي الذي يقوم به المجتمع المدني في ضمان التطبيق الفعال لهذا القانون ومواجهة التحديات التي قد تعترض طريقه. ومع ذلك، فهذه التعديلات تمثل حُد واضحاً للغاية في مواجهة ممارسة هذا الحق. ولا يجب على المجتمع المدني اكتشاف هذه المعوقات التي تواجه المستخدمين فقط، ولكن أيضاً الالتزام بمواصلة الانخراط في عملية صياغة هذا القانون التي تتسم بالاستمرارية والديناميكية. وفي المملكة المتحدة، قبلت حملة حرية المعلومات هذا التحدي وكذلك مجموعات أخرى قامت بفتح تجربة أخرى للمشاورات بشأن فرص توسيع نطاق هذا القانون كي يتضمن الجهات الخاصة التي تقوم بوظائف وخدمات عامة أو التي تعمل كمقاولين للتوريدات العمومية. ويلاحظ أن أي تعديل من شأنه توسيع نطاق هذا القانون سيجعله أكثر انسجاماً مع التصورات التي وردت في وثيقة المشاورات.

## ملاحظات عامة

عمل انخراط المجتمع المدني في المملكة المتحدة على تحقيق استدامة لحملة الحق في حرية المعلومات على مدى فترة طويلة عندما كانت الشواهد الدالة على تحقيق تقدم على الصعيد التشريعي قليلة للغاية. كما ساعد الاتجاه الجاد لوسائل الإعلام البريطانية على تحقيق ما يلي: من بداية التسعينيات، ارتأت وسائل الإعلام أن معظم الحكومات تخفي شيئاً ما مهم، ويقع على عاتقها (أي وسائل الإعلام) الكشف عن ذلك. ولم تكن هناك مشاركة جماهيرية كبيرة. وكانت الحملة تعمل على مستوى النخبة طوال فترة تواجدها. وذلك على الرغم من أن الفضائح التي كانت تظهر تباعاً كانت انتشار مرض جنون البقر بين الماشية والتهديد الذي يواجه الإنسان من جرأته أعطى شيئاً من القوة لمطالب الجماهير المعنية بحرية المعلومات.

ومنذ تمرير هذا القانون، أُعتبر دور مفوض حرية المعلومات حيواً في المملكة المتحدة. ويشير بعض المراقبين أن منظمات المجتمع المدني كانت تميل إلى التركيز على حشد الضغوط على الحكومة والبرلمان بدلاً من تثقيف الجماهير لمعرفة ما لهم من حقوق. ويُجد أن دور مفوض المعلومات المعني بتطبيق هذا القانون، وتقديم بيانات حديثة ودقيقة عن أثره، والتصرف بوصفه مصدر خبرة ومشورة يتباين بشدة مع تلك البلدان التي تعتمد على نشاط جماعات المجتمع المدني لسد هذه الفجوة. وقد تعاون المجتمع المدني، في صورة حملة حرية المعلومات، على نحو مثمر مع مكتب مفوض المعلومات في مراجعة ما سُمي بـ "برامج النشر" والموافقة عليها والتي تلتزم المؤسسات العامة الخاضعة لقانون حرية المعلومات بإعدادها بشكل دوري وكذلك حدد تلك البرامج فئات المعلومات التي تقوم بنشرها أو تنوي نشرها على نحو استباقي دون حث يأتي من طلبات حرية المعلومات. ومن المرجح أن يشكل هذا التعاون وتعزيز دور مكتب مفوض المعلومات القاعدة الصلبة لإدخال مزيد من التحسينات على قانون الوصول إلى المعلومات في المملكة المتحدة.

## ملاحظات ختامية

لا شك أن للمجتمع المدني أثراً هائلاً على تدابير تشجيع الوصول إلى المعلومات. سواء كخبراء أو مبتكرين أو عناصر حشد وتعبئة. أو مصدر للمثورة والمساندة. ومن المفيد النظر في مثال خاص بقانون الوصول إلى المعلومات لم يكن للمجتمع المدني دور فيه. ففي 2002، قدمت زيمبابوي قانوناً للوصول إلى المعلومات والخصوصية. وعلى الرغم من أن هذا القانون تضمن أحكاماً تنص على الوصول إلى المعلومات، إلا أنه أحيط بإعفاءات وقيود جعلت أثره بلا جدوى.<sup>51</sup> والحقيقة أن أغلب أحكام هذا القانون تضمنت قيوداً على حرية الصحافة؛ الأمر الذي لم يكن ليتمر لو كان هناك انخراط من جانب المجتمع المدني في هذه العملية.

وإذا أردنا أن نتفهم الدور المحتمل للمجتمع المدني، علينا أن نحلل الفرص المتاحة من خلال تغيير البيئة السياسية أو البيئة الاجتماعية الاقتصادية. ومن غير المرجح أن يكون المجتمع المدني في حد ذاته قادراً على ضمان تمرير الوصول إلى المعلومات في مواجهة حكومة معادية، وشعب غير مكترث. فلابد من وجود بيئة أوسع نطاقاً لإحداث التغيير المنشود. وبمقدور المجتمع المدني مساءلة الحكومة للوفاء بوعودها بشأن الوصول إلى المعلومات، والدفع بقوة نحو إصدار التشريع الخاص بذلك. كما كان الحال في المملكة المتحدة.

وقد تكون المكسيك مثلاً على هذا حيث إنها وافقت على نص دستوري جديد في 1977، لكن هذا النص ظل غير مفعّل حتى انضمت المكسيك إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنظمة التجارة العالمية في أواخر التسعينيات. وفي أعقاب هذا التطور، اقترحت الحكومة تدابير بشأن الوصول إلى المعلومات ركزت بشكل ضيق على الحاجة إلى التصدي للفساد في المؤسسات الحكومية. وقد هباً ذلك فرصاً أمام جماعات المجتمع المدني استطاعت أن تستوعبها وتستفيد منها في توسيع نطاق الجدل من أجل نطاق أوسع للحق في الوصول إلى المعلومات. وفي حالة المملكة المتحدة، كانت هناك حملة مسبقة من أجل الإصلاح الدستوري. استطاعت من خلالها مجموعة من منظمي الحملات عرض الطلب الخاص بالوصول إلى المعلومات. وفي جنوب أفريقيا، كان من المهم ربط الوصول إلى المعلومات بالجدل الأوسع نطاقاً بشأن الإصلاح الدستوري، والقضية المحددة بشأن التشريع الخاص بالإبلاغ عن المخالفات.



وكانت زيادة الوعي الجماهيري بشأن أهمية المعلومات العامة أسلوب مهم للغاية استخدمه المجتمع المدني تحقيقاً لهذا الهدف. فبالنسبة لمعظم الناس، لا توجد أهمية جوهرية لإجراءات الحصول على المعلومات — فالتناس معنى بالنواحي. وليس بالإجراءات. وهم يريدون نأج طلب المعلومات دون أن يشغلوا أنفسهم بسبل تحقيق ذلك. ونتيجة لهذا، ليس لدى المواطنين أفكار كثيرة بشأن كيفية الحصول على المعلومات من الجهات العامة. وتتعدّد هذه المشكلة إن لم يكن هناك قانون محدد يضمن الوصول إلى المعلومات لأن ذلك قد يجعل المسؤولين العموميين غير مكترئين بحاجة المواطنين إلى المعلومات. إضافة إلى ذلك، فإن الأنظمة الداخلية للمعلومات مصممة بحيث تكون غير متاحة للجماهير أو حتى لمسؤولين عموميين آخرين. وفي ظل هذا المناخ، من الممكن أن تحدّد الأبحاث التفصيلية التي تقوم بها جماعات المجتمع المدني هذه النوعية من المشكلات كما حدث في بلغاريا. ومن ثم المساعدة في تهيئة ظروف مواتية لتمرير قانون ما.

وثمة قضية ذات صلة تتمثل في الحاجة إلى الترويج لمفهوم الوصول إلى المعلومات في الصيغة الأكثر توافراً لهذا المفهوم. فقد استخدمت مجموعة أوكساكا مصطلح "الحق في المعرفة" بدلاً من تعبير "الوصول إلى المعلومات" الأكثر تقنية. وحاولت على نحو متواصل عرض هذه القضية بوصفها ذات صلة بحقوق الإنسان الأساسية بدلاً من استخدام نهج أكثر فعالية يشدد على الوظيفة وليس الحق. وكان ذلك فعالاً للغاية في حالة المكسيك، ولكنه بحاجة إلى تفكير وروية من المجتمع المدني قبل التطبيق على نحو أكثر عمومية. وفي لحظات التغيير السياسي، من المرجح أن يحقق نهج مجموعة أوكساكا نتائج. وفي حالة السعي وراء الحق في الوصول إلى المعلومات في مجتمع مستقر نسبياً، فإن الحجج الأكثر فعالية ربما تكون أكثر إقناعاً للحكومات كي تتخذ ما يلزم من إجراءات. إضافة إلى ذلك، إذا تم عرض هذه القضية على نحو مستمر كإجراء مضاد للفساد (كما حدث في العديد من البلدان)، فإن ذلك قد يشكل حركات مقاومة بين النخب السياسية المحلية. وفي هذه الظروف، فإن الحجج الإدارية العملية ربما تكون أكثر نجاعة. ومرة أخرى، سيعتمد الأمر على التحليل الدقيق للظروف الخاصة في كل بلد على حدة.

ويعتبر الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام دوراً معقداً. فكثير من المؤسسات الإعلامية لا تكثر بالوصول إلى المعلومات إما لأنها تخاف من نتائج أي مبادرة تنظيمية في هذا المجال من شأنها فقدان حرية الإعلام أو لأن ذلك قد يقوض شبكاتها المعلوماتية التي حظت بامتيازات بسبب ممارسة هذا الحق على نطاق أوسع. وعندما يتم حشد وسائل الإعلام كما كان الحال إلى حد ما في المكسيك، وفي المملكة المتحدة، فإن أثر الحملات التي تشنها يمكن أن يكون كبيراً للغاية. وبالتالي، يتعين تشجيع أي محاولة لإشراك وسائل الإعلام في مبادرات الوصول إلى المعلومات بشدة. وعلى جماعات المجتمع المدني أن تضع دوماً نصب أعينها غموض علاقة وسائل الإعلام بمبادرات الوصول إلى المعلومات. فعندما تشعر المؤسسات الإعلامية أنها تتمتع بنوع ما من الاحتكار بالنسبة لتدفق المعلومات بين الناس والحكومة، وهو الأمر الأكثر شيوعاً في قطاع البث، من المرجح أن تقاوم تدابير الوصول إلى المعلومات. ومن ثم، قد يكون معقولاً، التركيز على بناء الدعم والمساندة بين وسائل الإعلام المطبوعة، ومن الممكن، بالطبع، إقناع وسائل الإعلام بمزايا استخدام نظام الوصول إلى المعلومات بمجرد أن يتم وضعه. كما أن ذلك يمكن أن يعمل على توسيع نطاق الوعي بهذه التدابير والإجراءات. وفي المملكة المتحدة، على الرغم من أن مكتب مفوض المعلومات لا يخصص أموالاً في الوقت الحالي للإعلانات في وسائل الإعلام عن تشريع الوصول إلى المعلومات، فمع ذلك، وجد المكتب أن وسائل الإعلام حث على الوصول إلى المعلومات يومياً تقريباً من خلال حقيقة مفادها أن العديد من المقالات تستند إلى معلومات مأخوذة بموجب قانون حرية المعلومات.

ومن الممكن أن توضح الأبحاث المبدئية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني احتياجات المواطنين بالنسبة للمعلومات، وتصوراتهم بشأن الحكومة. كما يمكن أن تكشف كيف يتجه الناس نحو تأمين المعلومات، وكل هذه المعلومات مفيدة في أي حملة لضمان تمرير تشريع الوصول إلى المعلومات. وعلى الرغم من أن منظمي الحملات المنادية بمزيد من الانفتاح سيركزون غالباً على القضايا الجذابة والبارزة مثل فساد الحكومة، فإن الأمر الأكثر ترجيحاً أن حاجة المواطنين إلى المعلومات ترتبط بالمشكلات اليومية مثل الرعاية الصحية والتوظيف وفرص العمل (على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا وضع مركز المشورة من أجل الديمقراطية المفتوحة القضايا الاجتماعية والاقتصادية كأولوية في القضايا التي يرفعها نظراً لأنها تهم عامة الناس في البلاد). كما أن وجود مبادرة جيدة من منظمة مجتمع مدني من شأنه أن يمكن من تطوير رفع الوعي لتفي بهذه الاحتياجات.

ومن الممكن أن تساهم منظمات المجتمع المدني في صياغة التشريع (على سبيل المثال، جنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة)، وذلك على الرغم من أن هذا يعتمد بصورة كبيرة على رغبة الحكومة في فتح باب المشاورات والحوار في العملية التشريعية. وفي حالة تواجد هذه الرغبة، سنجد شواهد من جنوب أفريقيا ومن المملكة المتحدة تدل على أن مدخلات وآراء المجتمع المدني لها آثار إيجابية على صياغة التشريع. ومن الأمثلة المثيرة للغبية بشأن التأثير على إصدار التشريع مجموعة أوكساكا في المكسيك التي أعدت مشروع قانون خاص بها وأقنعت أحزاب المعارضة بعرضه على البرلمان. ومن الممكن أن يكون مثل هذا المستوى من ممارسة الضغط فعالاً، ولكن من الصعب تحقيق الاستفادة لتحالف واسع النطاق في مثل هذه الظروف التي تتطلب تكتيكات سريعة بدون مشاورات مطولة. ولهذا السبب، كانت السكرتارية الصغيرة للمجموعة قادرة على التحرك بمزيد من السهولة واليسر عندما كانت الظروف تقتضي ذلك في حين كانت المجموعة ترعى مجموعة من المصالح.

وثمة إستراتيجية فعالة لمنظمات المجتمع المدني تتمثل في إبرام شراكات مع بعضها البعض في إطار خالف نشط. لكن مسائل السياسة الداخلية لهذه المنظمات والتنافس فيما بينها من أجل الوصول إلى الموارد قد يجعل ذلك صعباً. لكننا نجد في بلغاريا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة أن وجود تحالفات فعالة كان في غاية الأهمية لنجاح هذه المبادرات. ومع ذلك، فالشراكات في طبيعتها غير مستقرة وبحاجة مستمرة إلى إدارة، فضلاً على هذا، وكما أوضحنا آنفاً، نجد أن الأحكام التكتيكية التي تكتنف الاستجابة للأمر السياسية اليومية قد تجعل استدامة الشراكات عملية مجهددة، وفي مثل هذه الظروف، فإن شراكات المجتمع المدني بحاجة إلى هيكله ريفية المستوى، مع وجود خطوط واضحة للمساءلة والتفاهم المشترك بشأن المجال المتاح لمن يقودون التحالف.

وفي حالات أخرى، ارتأت جماعات المجتمع المدني الحاجة إلى تشكيل منظمة متفرغة بشأن هذه القضية نظراً لعدم كفاية التحالفات التي كانت موجودة سلفاً. وفي بعض الحالات مثل بلغاريا والهند وجنوب أفريقيا، تم تشكيل منظمة مجتمع مدني متفرغة، أو تصدرت القيادة منظمة قائمة. وفي معظم الحالات، عملت هذه المنظمات المتخصصة على نحو جيد في إطار تحالفات أوسع نطاقاً. وفي حالة المكسيك، كان هناك توتر بين مجموعة أوكساكا والمجتمع المدني الأوسع نطاقاً، لكن الانخراط في تفاصيل صياغة القانون زاد حدة التوتر مقارنة بحالات أخرى.

وفي المجتمعات النامية، فإن وجود أداة قوية للتغيير يعتبر مطلباً للمزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي العادة، يفترض أن الحملات المنادية بالوصول إلى المعلومات ستعتمد حتماً على نحو نسبي على "مجموعات النخبة" — المفكرين، والأكاديميين، والصحفيين، الخ. ومع ذلك، تأتي الهند كاستثناء مثير. فحملات الوصول إلى المعلومات هناك شارك فيها الفقراء على نطاق واسع.

ورفضت بعض الحملات المنح الخارجية لإثبات شرعيتها. كما اعتمدت على إسهامات من أعضائها. وكان لذلك مثالبه. ولكنه ساعد في إضفاء شرعية قوية على الحملة المحلية. وتحسينها كمجموعة من اتهامها بأنها صنعية أجنبية.

ويمثل الرصد وإنفاذ القوانين أحد المجالات حيث لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً للغاية لا سيما في ظل غياب مفوضية للمعلومات أو جهة مائلة لها. وتمثل بلغاريا المثل الأكثر إثارة على هذا. حيث إنها احتفظت بسجل شامل للغاية للاستجابات لطلبات المعلومات. وفي جميع البلدان التي تم تناولها بالتحليل (باستثناء المكسيك). استمر تواجد جماعات المجتمع المدني المروجة للحق في الوصول إلى المعلومات ومطالبتها بإدخال تحسينات على هذا القانون وتطبيقه. وكذلك زيادة وعي الجماهير ومواصلة الضغط على السلطات العامة. وفي المكسيك. تم حل مجموعة أوكساكا بمجرد دخول قانون الوصول إلى المعلومات حيز النفاذ. لكن العديد من منظمات المجتمع المدني ودوائر الفكر مثل مجموعة الشفافية وحرية المعلومات (LIMAC)، ومركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية (CIDE)، والمادة 19، الخ حلت محل المجموعة. وقد انطلقت معظم هذه المجموعات على الفور بمجرد تمرير القانون لرصد تطبيقه وضمان أنه يفي بالحد الأدنى من المعايير المعروفة على المستوى الوطني ومستوى الولايات.

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني في أغلب الحالات كان المصدر الرئيسي للخبرات الفنية والعملية بشأن الوصول إلى المعلومات. فعلى سبيل. ظهر العديد من مفوضي المعلومات من الأوساط الأكاديمية أو المنظمات غير الحكومية (على سبيل المثال، أيسلندا، والمكسيك، واسكتلندا، وسلوفانيا، والآن شيلي).

بعض الملاحظات التنبيهية: البلدان الوحيدان اللذان يقومان. على ما يبدو. بجمع البيانات ونشر الاستقصاءات بشأن تطبيق تشريع حرية المعلومات. ومستوى الوعي بين مختلف قطاعات المجتمع هما المملكة المتحدة والمكسيك. ومع ذلك. تجدر الملاحظة أن هذه المطبوعات تأتي من جهات تم إنشاؤها بموجب قوانين حرية المعلومات في كل بلد على حدة لتلقي الطعون على طلبات الحصول على المعلومات التي تم رفضها والترويج لقانون حرية المعلومات بين الجماهير (المعهد الفيدرالي للوصول إلى المعلومات في المكسيك. ومكتب مفوض المعلومات في المملكة المتحدة). وفي المملكة المتحدة. تقوم أيضاً وزارة العدل بإجراء استقصاءات عن تطبيق قانون حرية المعلومات. وعدد الطلبات التي تلقتها الإدارات والجهات الحكومية في هذا الشأن. وفي المقابل. في البلدان الأخرى التي ليس بها مؤسسات متخصصة مثل المعهد الفيدرالي للوصول إلى المعلومات ومكتب مفوض المعلومات. تكافح المنظمات غير حكومية للاستحواذ على البيانات المتاحة من المؤسسات العامة بشأن عدد الطلبات التي تم تلقيها وعدد الطعون التي رفعت أمام المحاكم. مع الاعتماد بصورة حصرية على الحالات التي تساعد أو التي تصلها من وسائل الإعلام أو المنظمات غير الحكومية الأخرى.

ومن المهم في هذا الصدد أن نبرز أنه في جميع البلدان التي تم تناولها بالتحليل. باستثناء صريح للهند. كان الجدل الذي دار حول الوصول إلى المعلومات على ما يبدو حكراً على نخبة من الخبراء ووسائل الإعلام والأكاديميين بدلاً من أن يتمخض عن حركات شعبية لأفراد تأثروا على نحو مباشر بغياب تشريع للوصول إلى المعلومات. وهذا ليس بالضرورة بالأمر السيئ؛ إن كانت هذه النخبة تدافع عن حق من الممكن أن يستفيد منه آخرون. ولكنه قد يُستغل من قبل الساسة المنتخبين لمحاولة تقويض شرعية الحملات المناهضة بهذا الحق إن لم يكن لها صدى شعبي.

وفي نهاية المطاف، من المهم التنويه أن دور القطاع الخاص في تمرير قوانين الوصول إلى المعلومات، بخلاف المؤسسات الإعلامية الأخرى، كان نصيبه من الاهتمام أقل نسبياً. وقد تكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث لتحديد هل كان للقطاع الخاص أي أثر على هذه العملية.

وفي إطار انطلاقنا نحو نهج قائم على أدلة وشواهد إزاء السياسات، ستكون هناك حاجة لتقييم أكثر قوة وصرامة لأثر البرامج التي تساند جهود المجتمع المدني الرامية إلى تحسين سبل الوصول إلى المعلومات. وسيتطلب ذلك التزاماً من المانحين ومن المجتمع المدني نفسه.

# ثبت المراجع

## بلغاريا

Jouleva, Gergana. 2002."Case Study: Bulgaria–The Access to Information Programme: Fighting for Transparency during the Democratic Transition."AIP, Sofia, Bulgaria, July 19. <http://www.freedominfo.org/features/20040616.htm>.

Jouleva, Gergana. 2007."A Briefing Note: Re: FOI Research Done by Access to Information Programme."AIP, Sofia, Bulgaria, November 21.

Jouleva, Gergana. 2007."10 Years Access to Information Programme."AIP, Sofia, Bulgaria. [www.aip-bg.org/pdf/aip\\_en\\_10y.pdf](http://www.aip-bg.org/pdf/aip_en_10y.pdf).

## المكسيك

CETA (Centro Internacional de Estudios de Transparencia y Acceso a la Información; International Center for Studies on Transparency and Access to Information).Web site: [www.centrotransparencia.org/](http://www.centrotransparencia.org/).

Colectivo por la Transparencia.Web site: [http://www.mexicotransparente.org.mx/m\\_t/index.htm](http://www.mexicotransparente.org.mx/m_t/index.htm).

Escobedo, Juan Francisco. 2002."Movilización de Opinión Pública en México: El Caso del Grupo Oaxaca y de la Ley Federal de Acceso a la Información Pública." [www.juridicas.unam.mx/publica/librev/rev/decoinc/cont/2/art/art3.pdf](http://www.juridicas.unam.mx/publica/librev/rev/decoinc/cont/2/art/art3.pdf).

Fox, Jonathan, Libby Haight, Helena Hofbauer, and Tania Sanchez, eds. 2007. *Mexico's Right-to-Know Reforms: Civil Society Perspectives*. Mexico City: Fundar/Woodrow Wilson International Center for Scholars. [http://www.fundar.org.mx/boletines2007/indice\\_derecho\\_a\\_saber\\_english.htm](http://www.fundar.org.mx/boletines2007/indice_derecho_a_saber_english.htm).

Fundar.Web site: [www.fundar.org.mx/](http://www.fundar.org.mx/).

Luna Pla, Issa. 2007."Estudio de Caso: Legislación Federal del Derecho de Acceso a la Información en México." Universidad Nacional Autónoma de México (UNAM), Mexico City.

Luna Pla, Issa. 2009. *Movimiento Social del Derecho de Acceso a la Información*. México City: Instituto de Investigaciones Jurídicas, UNAM. <http://www.bibliojuridica.org/libros/libro.htm?l=2629>.

Sobel, David L., Bethany A. Davis Noll, Benjamín Fernández Bogado, TCC Group, and Monroe E. Price. 2006."The Federal Institute for Access to Public Information in Mexico and a Culture of Transparency." Philadelphia: Annenberg School for Communications, University of Pennsylvania. [http://www.humanrightsinitiative.org/programs/ai/rti/news/2006/study\\_mexican\\_info\\_comm\\_feb06.pdf](http://www.humanrightsinitiative.org/programs/ai/rti/news/2006/study_mexican_info_comm_feb06.pdf).

## الهند

Freedominfo.org. Web page for India: <http://freedominfo.org/countries/india.htm>.

India Together. Web page for Right to Information: [www.indiatogether.org/rti](http://www.indiatogether.org/rti).

Mishra, Neelabh. 2003. "People's Right to Information Movement: Lessons from Rajasthan." Discussion Paper 4, Human Development Resource Centre, UNDP, India. <http://data.undp.org.in/hdrc/dis-srs/Rajasthan/Right%20to%20Info.pdf>.

"National Common Minimum Programme of the Government of India." May 2004. <http://pmindia.nic.in/cmp.pdf>.

Roy, Aruna, and Nikhil Dey. "Fighting for the Right to Know in India." [www.freedominfo.org/documents/rtiessay.pdf](http://www.freedominfo.org/documents/rtiessay.pdf).

## المملكة المتحدة

CFOI (Campaign for Freedom of Information). Web site: [www.cfoi.org.uk](http://www.cfoi.org.uk).

Department for Constitutional Affairs. 2006. "Freedom of Information—One Year On." June, HC 991. <http://www.foi.gov.uk/reference/foi-response-cm6937.pdf>.

Freedominfo.org. Web page for the United Kingdom: [http://freedominfo.org/countries/united\\_kingdom.htm](http://freedominfo.org/countries/united_kingdom.htm).

Information Commissioner's Office (ICO). 2006. "Report on Information Commissioner's Office: Annual Track 2006." [http://www.ico.gov.uk/upload/documents/library/corporate/research\\_and\\_reports/2006\\_annual\\_tracking\\_report%20-%20organisations\\_final.pdf](http://www.ico.gov.uk/upload/documents/library/corporate/research_and_reports/2006_annual_tracking_report%20-%20organisations_final.pdf) and [http://www.ico.gov.uk/upload/documents/library/corporate/research\\_and\\_reports/2006\\_annual\\_tracking\\_report\\_individuals\\_final.pdf](http://www.ico.gov.uk/upload/documents/library/corporate/research_and_reports/2006_annual_tracking_report_individuals_final.pdf)

Information Commissioner's Office (ICO). 2007. "Report on Information Commissioner's Office: Annual Track 2007." [http://www.ico.gov.uk/upload/documents/library/corporate/research\\_and\\_reports/ico\\_annual\\_track\\_2007\\_individuals\\_report.pdf](http://www.ico.gov.uk/upload/documents/library/corporate/research_and_reports/ico_annual_track_2007_individuals_report.pdf) and [http://www.ico.gov.uk/upload/documents/library/corporate/research\\_and\\_reports/ico\\_annual\\_track\\_2007\\_organisations\\_report.pdf](http://www.ico.gov.uk/upload/documents/library/corporate/research_and_reports/ico_annual_track_2007_organisations_report.pdf).

## جنوب أفريقيا

Dimba, Mukelani. 2007. "Securing the Freedom of Information Legislation as a Public Good: The South African Experience." Presentation to the National Workshop on Access to Information, Media, and Accountability in Kenya, Lake Naivasha Sopa Resort, Kenya, November 2. <http://siteresources.worldbank.org/PSGLP/Resources/SecuringFOILawKenya.pdf>.



## رسالة معهد البنك الدولي

يتعاون معهد البنك الدولي مع البلدان المتعاملة مع البنك الدولي لإحراز تقدم على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية لهذه البلدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، يصمم معهد البنك الدولي ويقدم برامج معدلة حسب احتياجات البلد المعني لتهيئة الفرص أمام المعنيين بالتنمية لاكتساب المعارف والخبرات والتجارب العالمية والمحلية وتبادلها وتطبيقها.

وفي إطار المواءمة مع العمليات الإقليمية التي يقوم بها البنك الدولي، والعمل مع الوكالات والمعاهد الإنمائية الأخرى، يقدم معهد البنك الدولي أنشطة إقليمية تتضمن دورات تدريبية وندوات، وتركز الفعاليات، التي يقيمها معهد البنك الدولي بغرض التعلم، على سلع النفع العام الإقليمية والعالمية، إضافة إلى ما يعترض بناء القدرات من معوقات.

ويعمل معهد البنك الدولي مع واضعي السياسات، وموظفين عموميين، وخبراء فنيين، وقيادات في دوائر أنشطة الأعمال وعلى مستوى المجتمعات المحلية، وأصحاب مصالح من الأطراف المعنية في المجتمع المدني، وغير هؤلاء من المؤسسات التعليمية، كما يساعد على تدعيم مهارات التشبيك المعنية بالعمل التحليل والفني والمهني التي من شأنها مساندة البرامج الاجتماعية والاقتصادية الفعالة، وصياغة السياسات العامة بشأن التنمية البشرية، وتقليص الفقر، والإدارة الاقتصادية، والتنمية المستدامة، والتمويل، وتنمية القطاع الخاص.

للمزيد من المعلومات:

معهد البنك الدولي.

البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

1818 H Street, NW

.Washington, DC 20433

فاكس: 202-522-1492

يرجى زيارتنا على موقع الويب التالي: <http://www.worldbank.org/wbi>